

الآخوان المسلمین فی مصر: المواجهة أو الاندماج؟

تقرير الشرق الأوسط رقم 76 – 18 حزيران (يونيو) 2008

جدول المحتويات

i	ملخص تنفيذي وتوصيات
1	I. مقدمة
3	II. نتائج نجاح الاخوان المسلمين في الانتخابات
3	أ. في اعقاب انتخابات 2005
5	ب. الاخوان في موقع الدفاع عن النفس
8	ج. النظام ينتقم: الرد الأمني
10	د. النظام ينتقم ثانية: قيود قانونية جديدة
13	III. الخطاب (أو الخطابات) السياسية للاخوان المسلمين
18	IV. نحو الاندماج؟
20	V. الخلاصة
	ملاحق
21	أ. خارطة مصر
22	ب. أبرز الشخصيات في جماعة الاخوان المسلمين

الاخوان المسلمين في مصر: المواجهة أو الاندماج؟

ملخص تنفيذي وتوصيات

اضعف قدرة الجماعة على تحقيق مكاسب انتخابية اكبر، فإنه لم يقلل من شرعيتها أو ينعقد من دورها السياسي على المدى البعيد. مع هذا، فمثل تلك الاجراءات نالت من سلامة الحياة السياسية والبرلمانية وأكدت على احتكار الحزب الوطني للسلطة بشكل شبه كامل، كما سببت ضررا جسيما للمعارضة المشروعة وغير الاسلامية.

في الجهة المقابلة، غيرت جماعة الاخوان المسلمين من اسلوبها في العمل. وهي الآن تستخدم تواجدها الكبير في البرلمان لكي تتصدى للحكومة وتؤكد على كونها قوة اساسية تعمل في خدمة قضايا الاصلاح السياسي. وفي خطوة غير مسبوقه، وبرغم القمع الذي يمارسه ضدها النظام، فإن الجماعة تنوي المشاركة في انتخابات مجلس الشورى والمحليات والاتحادات المحلية. وفي 2007، اعلنت الجماعة رسميا وللمرة الأولى رغبتها في تشكيل حزب سياسي قانوني، وهي خطوة قد تمهد للفصل بين الجناحين الديني والسياسي للاخوان وتفسح بهذا الطريق للبدء في عملية الاندماج السلمي لاحدى القوى السياسية الهامة في مصر.

تعاني الجماعة حاليا من الحظر ولكنها تستطيع تقديم مرشحين مستقلين، وهو وضع يستفيد منه الجميع بدرجة ما. فالاخوان يمكنهم البقاء على الساحة بفضل نشاطهم الثقافي والاجتماعي وما زالت لديهم القدرة على المناورة السياسية. والنظام ما زال مستمرا في ممارسة الضغوط ووضع العراقيل على ممارسة الاخوان الرسمية. أما المعارضة المشروعة فهي تواجه منافسين أقل. ولكن هناك ثمن حقيقي لكل هذا: فهناك خلط بين الخطاب الديني للجماعة وانشطتها السياسية - يقول البعض أنه سر نجاح الجماعة. وليس في مقدور الدولة فرض رقابة فعالة على الجماعة بصفتها منظمة سياسية. وأيضاً فهناك ضرر بالغ للحياة الديمقراطية. وكان من الأفضل كثيرا أن يقوم النظام بادماج الاخوان المسلمين أو حزب سياسي تابع لهم في الساحة السياسية، حيث أن مثل هذه الخطوة كانت ستفسح المجال أمام المنافسة السياسية الفعالة.

ولا يسلم الاخوان المسلمين من اللوم، برغم أنهم بذلوا جهدا كبيرا في توضيح رؤيتهم، وبرغم أنهم التزموا بالقواعد الديمقراطية السياسية إلى حد كبير، حيث أفروا مبدأ المواطنة وتدوير السلطة وتعدد الاحزاب. الواقع أن هناك اسئلة هامة ما زالت تبحث عن اجابة. فالكثير من تصريحات الجماعة تتميز بالغموض، وبعضها - مثل برنامجهم السياسي الأخير - يحمل في طياته توجهات غير ديمقراطية وغير ليبرالية. وينطبق هذا بشكل خاص على

شكل نجاح جماعة الاخوان المسلمين في انتخابات مجلس الشعب في نوفمبر-ديسمبر 2005 صدمة قوية للنظام السياسي المصري. وجاء رد النظام على شكل ممارسات قمعية ضد الجماعة وتضييق على منافسيه السياسيين، كما تراجع النظام عن مسار الاصلاح الذي كان قد بدأه على استحياء. وكلها تصرفات تعد قصيرة النظر إلى حد كبير. وهناك مع ذلك مبررات للقلق بشأن البرنامج السياسي لجماعة الاخوان المسلمين، حيث لم تقدم الجماعة إلى الشعب أي ايضاحات بشأن عدد من جوانب ذلك البرنامج. وقد زاد رفض الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم تخفيف قبضته على الحكم من التوتر القائم في وقت يحيط فيه الغموض بمستقبل الخلافة على الحكم وبتزايد فيه السخط السياسي والاقتصادي. وبرغم أن الاصلاح هو مهمة يرجح أن تكون ممتدة وتدرجية، إلا أن النظام كان ينبغي أن يتخذ خطوات مبدئية على طريق تطبيع مشاركة الاخوان المسلمين في الحياة السياسية.

لم يحدث أن اعترض النظام على الانشطة الاجتماعية التي يمارسها الإخوان المسلمون، ولكن مشاركتهم في الحياة السياسية الرسمية ما زالت تترجح تحت قيود عديدة. برغم هذا تمكنت الجماعة من حصد 20 في المائة من المقاعد البرلمانية في انتخابات 2005، مع العلم بأنها لم تتقدم بمرشحين إلا في ثلث الدوائر الانتخابية فحسب، وقد وضعت الحكومة في طريقها عراقيل كان من ضمنها تدخلات من جهة الشرطة وعمليات تزوير. أكد هذا الانتصار على وضع الاخوان بصفتهم قوة سياسية شديدة التنظيم ولها قاعدة جماهيرية لا يستهان بها، كما اظهر ضعف كل من الحزب الحاكم والمعارضة الرسمية. وقد يكون النظام قد امل في ان تؤدي زيادة بسيطة في التمثيل البرلماني للاخوان إلى تأجيج مخاوف الأوساط السياسية من سيطرة الاسلاميين على الحكم، مما يعطيه ذريعة مناسبة للإبطاء في الاصلاحات. ولو صح هذا الافتراض فإن الرياح لم تأت بما تشتهي السفن.

قام النظام منذ انتخابات 2005 بسلسلة من الاجراءات القانونية والأمنية تستهدف تقييد حركة الاخوان المسلمين. لقد حدّ من قدرتهم على المشاركة في اي انتخابات لاحقة ووضعت قيودا على حركتهم داخل البرلمان والقي القبض على آلاف من مؤيديهم، كما أجرى محاكمات عسكرية لقادتهم وكبار ممولهم. وفي الوقت نفسه قام النظام بتعديل الدستور لكي يدعم الحظر القائم على مشاركة الاخوان المسلمين في السياسة ويمهد لاصدار قوانين صارمة اخرى لو تم الغاء قانون الطوارئ. ومع أن هذا المنهج

2. إلغاء قانون الطوارئ والسماح بالحوار العام والتدقيق البرلماني بخصوص أي قانون مقترح لمكافحة الإرهاب.
3. جعل تنظيم مشاركة الإخوان في الحياة السياسية جانباً من عملية أوسع للإصلاح السياسي، وذلك بهدف استعادة الثقة في العملية الانتخابية وفتح مجال المشاركة السياسية لكل القوى السياسية السلمية.

بالنسبة لجماعة الإخوان:

4. الدخول في حوار مع كل من الحكومة والمعارضة والمجتمع المدني، وذلك من خلال:

أ. الاتصال بالمسؤولين والعناصر الإصلاحية في الحزب الوطني لمناقشة الشروط اللازمة لاتمام دمج الجماعة سلمياً في العملية السياسية؛

ب. التفاوض مع الأحزاب والحركات العلمانية المعارضة بهدف التوصل إلى تفاهم مشترك بخصوص أفضل السبل لدمج الجماعة في الحياة السياسية وأيضاً بخصوص الموضوعات المتعلقة بالإصلاح السياسي؛

ج. الدخول في حوار صريح مع ممثلي المجتمع القبطي بشأن العلاقات الطائفية وموقف الإخوان من الأقليات الدينية؛

د. تقديم الدعم الصريح والشامل للإصلاح السياسي، بدلاً من السعي لعقد اتفاق ثنائي بين الجماعة والحكم؛

هـ. الحرص على أن تكون المواقف التوافقية التي يتم التوصل إليها قد نوقشت داخل الجماعة على نحو ديمقراطي، تلافياً لتضارب الرؤى بين الأعضاء.

5. اقرار وتعديل البرنامج السياسي للجماعة بشكله النهائي، على نحو يتضمن:

أ. تعديل موقف الجماعة بخصوص دور المرأة وغير المسلمين في الحياة العامة؛

ب. الاستمرار في الاستماع لأراء شريحة عريضة من الأعضاء وغير الأعضاء في الجماعة؛

ج. توضيح العلاقة بين الجماعة والحزب السياسي المرتبط بها مستقبلاً.

القاهرة/بروكسل، حزيران/يونيو 2008

وضع المرأة والأقليات الدينية. فالإخوان لا يرون مثلاً أن من حق النساء أو الأقليات الترشح لمنصب الرئاسة. هناك إذن الكثير من التوضيحات التي يتعين على الإخوان تقديمها. كما سيكون من المفيد للجماعة أن تتبع القواعد الديمقراطية بداخل صفوفها، حتى يصبح في مقدور الجناح البراغماتي بداخلها القول بأن إعادة صياغة مفاهيم الجماعة هو الثمن الذي تدفعه من أجل دمجها في العملية السياسية.

الطريق إلى الدمج لن يكون سهلاً. والأسباب التي تجعله ذلك الدمج ضرورياً - توتر الأوضاع الاجتماعية والسياسية واقترب مرحلة تغيير السلطة - هي ذاتها التي تزيد من صعوبة تقبل النظام لهذا الدمج. وليس من المحتمل أن يتم الاعتراف بحزب تابع للإخوان والرئيس مبارك ما زال في السلطة، بل الأرجح أن يتأجل هذا الأمر إلى ما بعد التغيير الرئاسي. مع هذا فلا يلزم أن تبقى الأمور كما هي الآن، فالتغيير هو أمر لازم. وعلى كل من النظام والإخوان المسلمين البدء في حوار واتخاذ خطوات مبدئية تمهد إلى تطبيع الأوضاع. لا ينكر أحد أن للإخوان المسلمين من القوة والشعبية ما يجعل تحقيق الاستقرار والديمقراطية صعباً بدون دمجهم في العملية السياسية بشكل ما. والدمج ليس هدفاً في حد ذاته، بل خطوة ضرورية لتحقيق انفتاح سياسي، وهو الأمر الذي قد يفيد أيضاً قوى المعارضة العلمانية.

التوصيات:

بالنسبة للحكومة المصرية:

1. افساح المجال لمشاركة الإخوان المسلمين بشكل منظم في الحياة السياسية، وهو ما يتطلب:

أ. إيقاف الاعتقالات العشوائية للإخوان المسلمين بدعوى عضويتهم في جماعة محظورة وإطلاق سراح كل الإخوان المعتقلين حالياً لهذا السبب فحسب؛

ب. توضيح أو إعادة النظر في المادة 5 من الدستور، بشكلها المعدل في 2007، وذلك بهدف وضع ضوابط لتكوين حزب سياسي ذي مرجعية دينية؛

ج. إعادة النظر في القوانين الخاصة بالأحزاب السياسية والهيئات المنفذة لتلك القوانين، مثل لجنة الأحزاب السياسية في مجلس الشورى، من أجل السماح بتكوين أحزاب جديدة، بما في ذلك الأحزاب ذات الخلفية الدينية، في إطار التزام أوسع نطاقاً بالتعددية السياسية؛

د. بدء حوار مع قيادة الإخوان حول تلك المسائل، مع التركيز على توضيح الخطوات المتبادلة التي يجب على الجماعة اتخاذها لكي يمكن دمجها قانونياً في الحياة السياسية.

الايخوان المسلمون في مصر: المواجهة أو الاندماج؟

I. مقدمة

معظم الوقت ولم تؤيد أي من المرشحين. وانتاب الاخوان صراع نفسي بين التحفظ المعتادة على ممارسة السياسة في الشوارع (معظم مظاهراتهم في الخمس سنوات السابقة كانت مقصورة على الأمور الخارجية، مثل الانتفاضة الفلسطينية الثانية وغزو العراق) وبين الاستياء المتزايد، بالذات بين صفوف الشباب، من أن حركة كفاية اليسارية والمعارضة لمبارك قد سرقت منهم الأضواء.⁴

ويبدو الآن أن الاخوان كانوا قد قرروا عن عمد تجاهل الانتخابات الرئاسية وافساح المجال للحزب الوطني الديمقراطي الحاكم والمعارضة الشرعية والمستقلين. لقد أثرت الجماعة التركيز على الانتخابات الأهم (نظرا لصعوبة التنبؤ بنتيجتها) وهي انتخابات مجلس الشعب في نوفمبر-ديسمبر 2005. وكما قال عضو الاخوان البارز والبرلماني السابق عصام العريان عشية تلك الانتخابات، "للمرة الأولى منذ 1995 ليس هناك اخواني واحد في السجن".⁵

وبالقطع كانت الجماعة هي اكثر الراغبين في انتخابات مجلس الشعب، حيث حصدت 88 مقعدا من أصل الـ 160 مقعدا التي تنافست عليها (من أصل 440 مقعدا في البرلمان)⁶ أي أكثر بخمس مرات من السبعة عشر مقعدا التي كسبها الاخوان عام 2000. لقد حققت الجماعة هذا المكسب رغم التدخلات الامنية الملحوظة وأعمال التزوير في الجولتين الثانية والثالثة من الانتخابات، ناهيك عن الاعتقالات بالجملة لأعضاء الجماعة المشاركين في تنظيم الحملة الانتخابية، وذلك برغم قرار الجماعة بالمشاركة في الانتخابات على نطاق محدود. ويتبدى نجاح الاخوان من مدى الانتكاسة التي عانى منها الحزب الوطني: فمرشحو الحزب، وبرغم الدعم الذي تلقوه من أجهزة الدولة، لم يربحوا سوى 145 مقعدا، مقارنة بـ 171 مقعدا في 2000. والجدير بالذكر أن الحزب الوطني لم يواجه منافسة من قبل الاخوان وحدهم بل أيضا من قبل بعض اعضاءه الذين رشحوا انفسهم كمستقلين بسبب عدم ترشيحهم رسميا من قبل الحزب.

خلال فترة احتدم فيها الحراك السياسي عام 2005 وبينما اشتدت وتيرة المعارضة للحكومة، وصفت مجموعة الأزمات جماعة الاخوان المسلمين بأنها تتخذ "موقفا غامضا".¹ وبينما كانت حركة كفاية² والجماعات المرتبطة بها ترسم معظم الاجندة السياسية للمعارضة، فإن الاخوان بقوا على الهامش، حيث احتفظوا بصلات مع بقية قوى المعارضة ولكنهم رفضوا اللقاء تفلمم بالكامل في المظاهرات واعربوا عن تحفظات بشأن استراتيجية كفاية. ومن جانبهم، تصرف الناشطون العلمانيون في صفوف المعارضة بحرص مواز تجاه الاخوان، حيث فضلوا الابتعاد عنهم وانتقدوا الغموض الذي شاب موقفهم من النظام.³ والواقع ان هناك اسبابا تاريخية للجوء الاخوان إلى التحفظ وضبط النفس، ففي ابريل/مايو 2005، قامت السلطات بقمع الاخوان عقابا لهم على المشاركة في المسيرات الاحتجاجية.

خلال حملة الانتخابات الرئاسية في سبتمبر 2005 – وبينما نظمت القوى السياسية الأخرى مظاهرات ضد مبارك أو أبدت تأييدها لمعارضيه – لزمّت جماعة الاخوان المسلمين الصمت في

¹ مجموعة الأزمات، تقرير الشرق الأوسط وشمال أفريقيا رقم 46، "اصلاح مصر: البحث عن استراتيجية"، اكتوبر 2005، يغطي تلك الفترة بما في ذلك الانتخابات الرئاسية نفس العام.

² كفاية التي تنزعها "الحركة الشعبية من أجل التغيير" هي تحالف تم تكوينه في أواخر عام 2004 من مجموعات وشخصيات معظمها يساري، وشكلت دعوته إلى معارضة إعادة انتخاب الرئيس مبارك أوخلاقة ابنه جمال في الحكم صميم اجندة الاصلاح المعارضة في 2005. ولكن تأثير الحركة بدأ في الانحسار منذ ذلك الوقت. انظر المرجع السابق.

³ ادعت شخصيات اخوانية بارزة أن ممثلين رفيعي المستوى من الحزب الوطني اتصلوا بهم في سبتمبر واکتوبر 2005 وعرضوا عليهم تجنب المواجهة في دوائر انتخابية معينة، وبالذات تلك التي يترشح فيها شخصيات قيادية من الحزب الحاكم (انظر مقابلات مع محمد حبيب، المصري اليوم، 16 اكتوبر 2005؛ مقابلة مع مهدي عاكف، الأهرام، 18 اكتوبر 2005). قال الاخوان إنهم رفضوا ذلك العرض، وإن كان معلقون كثيرون يعتقد حدوث ترتيب ما، وهو ما قد يفسر الهدنة التي سادت بين الاخوان والحكومة في أواسط 2005. ويحتمل أن يكون الاخوان قد قاموا بشيء من التنسيق مع الحزب الحاكم لتلافي التنافس في دوائر انتخابية معينة، وهو ذات الأمر الذي قاموا به مع المرشحين المستقلين ومرشحي المعارضة الرسمية، بما في ذلك منير فخري عبد النور، مرشح حزب الوفد الليبرالي (كان عضوا في مجلس الشعب في الدورة السابقة) وحمد صباحي، مرشح حزب الكرامة اليساري غير المعترف به (وهو أيضا من اعضاء مجلس الشعب في الدورة السابقة). وأكد عبد النور لمجموعة الأزمات ان الاخوان عدوه بعدم تقديم مرشح ضده. مقابلات اجرتها مجموعة الازمات، 8 يناير 2008.

⁴ مقابلات اجرتها مجموعة الأزمات مع ناشطين يساريين وشباب من الاخوان ومحللين سياسيين، القاهرة، اكتوبر 2007 -/مارس 2008.

⁵ مقابلة اجرتها مجموعة الأزمات مع عصام العريان، القاهرة، 30 اكتوبر 2005. وفي المقابل، تم خلال الانتخابات البرلمانية عام 2000 اعتقال عدة آلاف من الاخوان المسلمين والمتعاطفين معهم، بما في ذلك 49 من الـ 161 مرشحا التابعين للجماعة.

⁶ يقوم الرئيس بتعيين عشرة برلمانيين اضافيين، وهو ما يرتفع بعدد نواب مجلس الشعب إلى 454 نائبا.

التكتيكات من قبل المراقبين المستقلين وعدد كبير من القضاة والمسؤولين القانونيين الذين اضطلعوا وفقا للقانون بمراقبة الانتخابات.¹¹ وساهم هذا الوضع في انخفاض نسبة المشاركة في الانتخابات، حيث ادلى أقل من 25 من الناخبين المسجلين بأصواتهم.

منذ 2005 والوضع السياسي يستمر في التدهور. فاللجوء إلى تزوير الانتخابات لتقليل مكاسب الاخوان واستخدام القمع (مئات من الاعتقالات والحكم على اخوانيين بارزين بالسجن لفترات طويلة) بدا وكأنه عودة إلى الممارسات التي يدعي النظام أنه قد تخلى عنها. وبشكل عام فهناك قلق متزايد بشأن مستقبل البلاد. ومع أن أداء الاقتصاد الكلي يبدو مبهرا - الناتج المحلي الاجمالي ينمو بمعدل 7.5 في المائة والاستثمار قد وصل إلى معدلات قياسية - فإن سوء ادارة الخدمات الاجتماعية والتفاوت الهائل في الدخل وارتفاع أسعار السلع الرئيسي قد ادى إلى مشاكل جمة. ويلاحظ أن عدد الاضرابات الصناعية قد زاد بحدة منذ 2006، كما تصاعدت الأشكال الأخرى من الاحتجاجات الاجتماعية واعمال الشغب في 2007-2008. ومع أن الحركات الاحتجاجية، مثل كفاية، كافحت لتبقى فاعلة على الساحة، فقد تزايدت الدعوات للعصيان المدني وتصاعدت المشاعر المناهضة للنظام إلى حد غير مسبوق. وزاد من التوتر كون مصر تواجه فترة انتقالية غير واضحة المعالم، فمن غير المحتمل أن يترشح الرئيس مبارك، الذي بلغ الثمانين في 2008، في الانتخابات الرئاسية المقرر عقدها عام 2011.

وحتى الآن فإن جماعة الاخوان المسلمين قد لعبت دورا محدودا نسبيا في تشجيع الاضطرابات، بل وحذر قادتها من أن العصيان المدني الذي تدعو إليه بعض تيارات المعارضة قد يجر البلاد إلى حافة الفوضى. ولكن السلطات تبرر سياساتها القمعية بادعاء أن الهدف النهائي للجماعة هو ازاحة النظام وفرض حكم اسلامي يهدد الوحدة الوطنية. وبالطبع فإن الآراء غير الليبرالية التي يطلقها الاخوان مرارا وتكرارا هي أمر مقلق في بلد يضم قدرا لا يستهان به من غير المسلمين. ولكن في ظل الغموض السياسي والظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة، فالسؤال هو ما إذا كان منهج الحكم في التصادم هو افضل طريق لتحقيق الاستقرار طويل الأمد في البلاد. ولا يجب أن ننسى أن شعبية الاخوان المسلمين قد نبعت اصلا من قدرتهم على ملء الفراغ الذي

وكما كان متوقعا فإن 166 من أولئك المستقلين قد "انضموا ثانية" إلى الحزب الوطني، مما ارتفع بأغليته البرلمانية إلى 311 مقعدا.⁷ ولكن رغم أن الحزب الوطني احتفظ بسيطرته على البرلمان فإن الاخوان قد تفوقوا عليه في نسبة المقاعد التي فازوا بها بالنسبة إلى عدد الدوائر المتنافس عليها. فالأخوان كسبوا نصف عدد المقاعد التي تنافسوا عليها بينما كسب الوطني ثلث المقاعد التي تنافس عليها. في غضون ذلك، استمرت المعارضة المعترف بها رسميا في التدهور الذي عانت منه منذ التحول من نظام التمثيل النسبي إلى نظام المقعدين بالدائرة الواحدة عام 1990،⁸ حيث انخفض تمثيل احزاب المعارضة الرسمية من 16 مقعدا عام 2000 إلى تسعة في البرلمان الحالي. بينما كسب مستقلون غير اسلاميون 24 مقعدا.⁹

ومع أن الحزب الوطني احتفظ بأكثر من اغلبية الثلثين، فلا مجال للشك في أن مرشحيه قد استفادوا من تدخل الشرطة على نطاق واسع ومن بعض حالات التزوير السافرة. وهو أمر دعم شعبية الاخوان المسلمين الذين بدوا للشعب وكأنهم الضحايا الرئيسيون - وإن لم يكونوا الوحيدين - من المخالفات الانتخابية وممارسات الترهيب، وذلك برغم ادعاء الحكومة أن الانتخابات كانت علامة في طريق الإصلاح السياسي.¹⁰ لقد تمت ادانة تلك

⁷ برغم أن بعض أعضاء الحزب الحاكم دعا إلى حرمان "مستقلي الحزب الوطني" من العودة إلى الحزب، فإن معظمهم عاد بالفعل، وهو ما اعطى الحزب أغلبية مريحة بنسبة 73 من عدد المقاعد في مجلس الشعب. ولم يكسب مرشحو الحزب الوطني الرسميين أي مقعد في ثلاث محافظات (السويس، الاسماعيلية، ومطروح) ونالوا عددا متواضعا من المقاعد في ثلاث محافظات هامة أخرى (سوهاج، الدقهلية، وقنا)؛ ونجح القليلون من نواب الوطني السابقين في الاحتفاظ بمقاعدهم. وفي المجمل، فإن 77 في المائة من النواب الذين نجحوا (من كل الاتجاهات السياسية) كانوا وجوها جيدة. انظر التقارير الخاصة بالاحصاءات الانتخابية في المصري اليوم ونهضة مصر، 10 ديسمبر 2005. ويدعي مسؤولو الوطني أن التنافس في صفوف حزبهم كان سببا من أسباب نجاح الاخوان في الانتخابات، حيث انهم استفادوا من انقسام ناخبي الوطني بين مرشحين أو أكثر. مقابلة اجرتها مجموعة الأزمات مع أحمد عز، العضو البارز في الحزب الوطني، مارس 2007.

⁸ تجري انتخابات مجلس الشعب منذ عام 1990 على مرحلتين في دوائر انتخابية تشمل الواحدة منها مرشحين اثنين. فهناك مقعد للفئات ومقعد للعمال، وهو نظام ما زال متبعا منذ عهد جمال عبد الناصر ولم يعد له معنى اليوم نظرا لأن اغلب مرشحي "العمال" هم من رجال الأعمال. وقد اصطدمت محاولات تغيير هذا النظام بمقاومة من داخل الحزب الوطني.

⁹ في انتخابات 2005 خسرت بعض شخصيات المعارضة الرئيسية مقاعدها، بما في ذلك منير فخري عبد النور من الوفد والمستقلة منى مكرم عبيد في القاهرة (كلاهما من المسيحيين الأقباط) وبرلماني التجمع المخضرم البديري فرغلي في بورسعيد. وفي الحصيلة النهائية، حصل حزب الوفد من يمين الوسط على ستة مقاعد والتجمع اليساري والغد الليبرالي على مقعد واحد لكل منهما وفشل الحزب الناصري في الحصول على أية مقاعد. ويشمل المستقلون من غير الاخوان اعضاء في احزاب سياسية غير معترف بها.

¹⁰ تم استهداف احزاب المعارضة المعترف بها رسميا أيضا. وينطبق هذا بالذات على حزب الغد، وهو الحزب الجديد على الساحة السياسية والذي جاء زعيمه أمين نور، وهو برلماني مستقل له شعبيته، في المركز الثاني في الانتخابات الرئاسية. خسر نور مقعده البرلماني لمرشح الوطني يحيى وهذان، وهو ضابط أمن دولة متقاعد يقال إن حملته الانتخابية ادارها زكريا عزمي، مدير مكتب الرئيس. انظر "الحذية مجانية"، مجلة القاهرة، 3 نوفمبر 2005. في أواخر ديسمبر 2005، صدر الحكم على نور بالسجن خمس

سنوات بتهمة تزوير يعتقد الكثيرون أنها ملفقة. وحتى يونيو 2008 كان نور ما زال في السجن بعد أن استنفد كل الطعونات المسموح بها. ويفكر محاميه في التقدم بطلب لعفو رئاسي، وهو أمر كان نور رفض القيام به في الماضي. "مصر ترفض اطلاق سراح زعيم المعارضة المسجون"، وكالة الأنباء الفرنسية، 16 مارس 2008.

¹¹ في عددها الصادر 42 نوفمبر 2005، نشرت "المصري اليوم" مقالا في صفحاتها الأولى بقلم نهي الزيني، وهي خبيرة قانونية اشرفت على الانتخابات في دمنهور في دائرة احتدم عليها الصراع بين عضو الوطني البارز مصطفى الفقي والقيادي الاخواني المعروف جمال حشمت. تحدثت الزيني عن المخالفات الاجرائية والتجاوزات الأخرى التي قام بها الحزب الوطني وقوات الأمن. وكان هذا المقال سببا في قيام 120 قاضيا بتوقيع بيان قالوا فيه إن المخالفات التي تحدثت عنها الزيني وقعت في دوائر أخرى، مما ساهم في الظاهرة التي اطلقت عليها الصحافة المصرية اسم "انتفاضة القضاة"؛ وفي عام 2006 قام نادي القضاة، وهو تجمع مهني، بالاصطدام مرارا بالحكومة بخصوص الإصلاح القضائي.

II. نتائج نجاح الاخوان المسلمين في الانتخابات

أ. في اعقاب انتخابات 2005

بعد نجاحهم في الانتخابات، انتاب الاخوان مزيج من نشوة الانتصار ومشاعر الثقة المفرطة بالحذر، حيث اعتبروا أن النتائج قد اثبتت أنهم يمثلون جانبا هاما من جمهور الناخبين.

لم نشأ أن نسبب هزة للنظام ولم نشارك بكل المرشحين الذين كان يمكننا المشاركة بهم. لقد كان لدينا 161 مرشحا وكان من الممكن أن نكسب حوالي 128 مقعدا لو لم تتدخل الدولة. كان هذا سيعطينا نسبة نجاح تقدر بـ 75 في المائة، في حين أن الحزب الحاكم تقدم بـ 444 مرشحا وكسب في 33 من الحالات فقط. نتج عن هذا استقطاب حاد بين الحزب الوطني في جانب والاخوان في الجانب الآخر، مما القى بالخوف والفرع في قلب الحزب الحاكم بسبب اتساع الفجوة، نظرا لقلة مواردنا والأساليب التي تم استخدامها. ومنذ ذلك الحين تغيرت سياستهم تجاهنا: فهم يحاولون تقييدنا وتهميش دورنا في الحياة السياسية.¹²

أكدت الانتخابات ماكان الكثيرون يعتقدونه قبلا، وان افتقروا للدليل، بشأن شعبية الاخوان المسلمين. فالمكاسب التي حققوها جعلت منهم ليس فقط المتحدي الأول للحزب الحاكم الذي سيطر على الحكم طوال الثلاثين عاما الماضية، ولكن ايضا بديلا محتملا له. وبرغم أن المشاركة المتواضعة الناخبين – 25 في المائة فقط من الناخبين المسجلين أدلوا بأصواتهم – توحى بأن هناك "اغلبية صامتة"¹³ لا تميل كثيرا للحزب الحاكم أو الاخوان، فإن الانتخابات رسمت ملامح خريطة سياسية ذات قطبين رئيسيين.

اعتبر الاخوان المسلمون هذا التطور نجاحا للاستراتيجية التي انتهجوها في اعادة تنظيم انفسهم منذ تم القضاء عليهم تقريبا زمن الرئيس جمال عبد الناصر. فبعد ان تم استبعادهم تقريبا من المشهد السياسي بحلول اواخر الستينات، تمكنوا من العودة بشكل تدريجي حتى اصبحوا اكبر قوى المعارضة لخلفاء النظام الناصري. هذا الرأي تلاحظه كثيرا في الأوراق الداخلية الخاصة بالجماعة وأيضا في مقالات منشورة بالصحف وفي حوارات على مواقع الانترنت، حيث اعتبر قادة الاخوان أن جانبا كبيرا من الشعب مستعد لدعم الجماعة، وهو امر يعتقدون إنه نتج عن

¹² مقابلة اجرتها مجموعة الأزمات مع محمد حبيب، نائب المرشد العام للاخوان، القاهرة، مارس 2008.

¹³ هذا المصطلح يشيع استخدامه بين اوساط المعارضة المعترف بها لوصف التأييد المحتمل لها لو لم ينصرف الناخبون عن الانتخابات بسبب العنف والتخويف البوليسي والتزوير والقناعة الشائعة بأن الانتخابات ماهي إلا "مسرحية" – وفقا لتعبير الكثيرين ممن لم يدلوا بأصواتهم. وهناك معوقات اخرى للمشاركة الأوسع تتمثل في العوائق الادارية للحصول على بطاقات انتخاب. مقابلات اجرتها مجموعة الأزمات مع ناخبين وسياسيين من الوطني والاخوان في القاهرة وباجور والاسكندرية ودمهور، نوفمبر-ديسمبر 2005.

الرسمية، والتي كانت خفتت من لهجتها العدائية تجاه الاخوان¹⁶ قبيل الانتخابات، ما لبثت أن صعدت من هجومها على الجماعة وحذر كبار الصحفيين الموالين للحكومة من الاخطار التي يمثلها الاخوان. ولعبت الصحافة المستقلة التي ظهرت منذ 2004 دورا لا يقل اهمية، ومع أن تغطيتها للانتخابات تميزت بشيء من الاثارة الرخيصة، فإن الصحافة المستقلة اعربت عن اسفها لاختزال مستقبل البلاد السياسي في الاختيار بين الحزب الوطني الحاكم والاخوان المسلمين. وفي عبارة تقطر بالمرارة لأحد المعلقين المعروفين:

إن تاريخ هاتين القوتين وحساباتهم السياسية تؤكد عدم اهتمامهما بالاصلاح مطلقا، وبعد الانتخابات سيركز كل منهما على مصالحه الشخصية فحسب. نحن لن نتسامح مع هؤلاء الذين عبثوا بمقدرات البلاد والذين اغلقوا كل السبل التي كان يمكن أن تقود إلى اصلاح حقيقي.¹⁷

ساد القلق أوساط المسيحيين الاقباط الذين خشوا أن يكون اداء الجماعة في الانتخابات دليلا على اندفاع البلاد في احضان النهج الاسلامي. وردا على ذلك، اعادت الجماعة تأكيدها على الالتزام بالوحدة الوطنية وحقوق الأقليات،¹⁸ ولكنها لم تتراجع عن بعض مواقفها المثيرة للجدل ولم تعبأ بتقديم صياغة لا تحتمل التأويل لموقفها من الاقباط. فهي مثلا وعدت بإصدار "ورقة بيضاء" حول هذا الموضوع في 2006، ولكن تلك الورقة لم تصدر بعد، وهو ما يعني أن التناقضات بين التصريحات الأخيرة لبعض قيادات الاخوان ومواقف المرشدين العامين للجماعة في السابق ما زالت قائمة.¹⁹ وانصافا للجماعة نذكر أنها سعت إلى عقد حوار مع مسيحيين بارزين كما عقد بعض الاخوان المعروفين بأرائهم الاصلاحية اجتماعات منتظمة مع مثقفين وشخصيات عامة قبطية. وهو جهد لا يجب انكاره ولكنه فشل في اقناع أي من الشخصيات التي تحاور معها الاخوان. ولنستمع إلى ما قاله يوسف سيدهم، وهو احد الشخصيات القبطية التي شاركت في الحوار:

اتصل بنا الاخوان المسلمون قائلين أنه "برغم اي خلافات بيننا، لا بد أن نتحاور بشكل ودي." ولكن النقاشات التي تلت

أنشطة الدعوة التي تقوم بها الجماعة، وهي احد العناصر الهامة في استراتيجية التمكين.¹⁴

في الوقت ذاته، فإن الاخوان ابدوا تفهما لمشاعر الطبقة السياسية المحلية والأقليم وحلفاء مصر الغربيين تجاه مكاسبهم الانتخابية. فبعد الجولة الأولى مباشرة، وعندما بدى واضحا أنهم سيحققون مكاسب هامة، اطلق الاخوان حملة علاقات عامة هدفت لتطمين المصريين والأجانب بشأن كونهم قوة اصلاحية ملتزمة بالعملية الديمقراطية. كما نشر قاداتهم مقالات رأي في صحف رئيسية محلية وعربية وغربية اكدوا فيها على أن الاصلاح السياسي هو هدف الجماعة الرئيسي وأنهم يتبنون منهج التدرج في العمل – وهي رسالة اكد عليها قادة الجماعة خلال اجتماعات عامة ومقابلات مع "مجموعة الأزمات". وفي عبارة أحد قادة الاخوان:

طوال عقدين من الزمن اكدنا على التزامنا بالديمقراطية والحزبية وتداول السلطة. ونحن نؤمن بأن الشعب هو مصدر السلطات. لا نحاول التنافس على السلطة وليس هدفنا هو أن نصبح الحزب الحاكم. إن قوة الرأي العام هي منتهي أملنا، فهي السبب في صعود الاخوان المسلمين. لا يمكن لأحد القول بأننا نعادي الديمقراطية أو نهدف لحرق السلم بمجرد صعودنا إلى القمة – وإلا كنا شاركنا في الانتخابات بعدد اكبر من المرشحين.¹⁵

وعلى الجبهة المحلية، فقد اطلق الاخوان حملة دعائية تهدف لتهدئة المخاوف التي نجمت عن نجاحهم. ويلاحظ أن الصحافة

¹⁴ مفهوم "التمكين" هو مفهوم قام بصياغته مؤسس الاخوان المسلمين حسن البنا واعتبره مقدمة لانشاء الدولة الاسلامية. وهو كثيرا ما يتردد اليوم في منشورات الاخوان المسلمين ونقاشاتهم عند محاولة اثبات أن اسلمة المجتمع قد ترسخت في العقدين الماصيين وأن هناك تأييد واسع الآن لإقامة نظام حكم اسلامي حقيقي. وهو أمر يعني أن الجماعة يجب أن تفكر في الخطوة المقبلة، وهي الحصول على السلطة السياسية. ويقول الدكتور رقيق حبيب وهو ناشط مسيحي مقرب من القيادة العليا للاخوان المسلمين إن الانتخابات تثبت أن الانشطة الدعوية والتعليمية للاخوان كان لها أثر حاسم في نجاحهم. وفي رأيه أن استراتيجية الجماعة قد نجحت وينبغي البناء عليها. أنظر "الاخوان ومرحلة التمكين"، www.ikhwanonline.com، 28 مارس 2006. ومع أن مثل هذا المنطق يتم استخدامه في الغالب من قبل منتقدي الجماعة الذين يتهمونها بالميول الشمولية، يقول سياسيو الاخوان إن تفكيرهم قد تطور كثيرا منذ أيام حسن البنا، وأنهم ملتزمين بالوصول إلى القوة السياسية من خلال الطرق الديمقراطية والمؤسسات البرلمانية وتداول السلطة. مقابلات اجرتها مجموعة الأزمات مع قيادات اخوانية ومحللين سياسيين، ديسمبر 2007 ويناير/فبراير 2008. هناك وصف مرجعي لتاريخ الاخوان المسلمين وايدولوجيتهم في كتاب ريتشارد ميتشل المنشور عام 1969 بعنوان "جماعة الاخوان المسلمين"، والذي يناقش بعمق افكار الجماعة بشأن الحكم وطبيعة الدولة والاستراتيجية السياسية وأمور أخرى.

¹⁵ مقابلة اجرتها مجموعة الأزمات مع نائب المرشد العام محمد حبيب، القاهرة، 2008. وقد أعرب عدد من قيادات واعضاء الجماعة عن آراء مشابهة. ويقول المنتقدون إن الجماعة ادخلت الديمقراطية في خطابها في السنوات الأخيرة وإن الافكار الديمقراطية تتناقض مع عناصر أخرى من ايدولوجية الجماعة. أنظر ما يلي وأيضا التقرير المختصر رقم 13 لجماعة الأزمات حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعنوان "الحركة الاسلامية في شمال افريقيا 2: فرصة مصر"، 20 ابريل 2004.

¹⁶ لاحظ يوسف عزت، نائب رئيس القسم السياسي بالأهرام أن الأخبار (صحيفة حكومية يومية هي ثاني الصحف انتشارا في مصر) كتبت تقارير ايجابية عن الاخوان ونشرت اعلانا مثيرا للجدل عن الجماعة. مقابلة مع مجموعة الأزمات، القاهرة، يناير 2008.

¹⁷ افتتاحية لمجدي الجلال، رئيس تحرير المصري اليوم، 22 نوفمبر 2005. ¹⁸ انظر مثلا مقال عصام العريان بعنوان "الاخوان المسيحيون هم جزء من الأمة"، الحياة، 30 نوفمبر 2005.

¹⁹ قال عصام العريان، رئيس المكتب السياسي للاخوان، إن التصريحات السابقة والحالية بشأن قضية المسيحيين كافية، وخصوصا أن الجماعة تتبنى حاليا بوضوح المواطنة وتساوي الحقوق للجميع. مقابلة مع مجموعة الأزمات، القاهرة، اكتوبر 2007. ولكن المعلقين المصريين يشيرون إلى موقف الجماعة بشأن عدم أهلية غير المسلمين لتولي منصب الرئاسة (انظر ما يلي) والتصريحات السابقة ومنها مقابلة شهيرة مع المرشد العام الراحل مصطفى مشهور قال فيها إن المسيحيين لا يمكن الوثوق بهم بدرجة تسمح بانخراطهم في الجيش والدفاع عن البلاد.

إلى تأييد اجنبي لتقنين اوضاع الجماعة²⁵ وبالرغم أن الجماعة قد وضعت لنفسها قيوداً صارمة على اللقاءات مع المسؤولين الغربيين - إذ لم تقبل اللقاء بهم إلا في حضور مسؤولين من وزارة الخارجية المصرية أو في مناسبات مرتبطة بأنشطة مجلس الشعب - فإنها شجعت اعضاءها على المشاركة في مؤتمرات دولية والتحاور مع المجتمع السياسي الغربي.²⁶

بفضل نجاحهم في الانتخابات، تمكن الاخوان المسلمون من استعادة موقعهم كصوت رئيسي للمعارضة وللإصلاح السياسي، بعد أن كان الكثير من اعضاء الجماعة خشي أن تكون حركة كفاية واحزاب المعارضة مثل "الغد" نجحت في ازاحتهم من هذا الموقع.²⁷ وفي مؤتمر استهدف تقديم اعضاء الكتلة البرلمانية الجديدة، اكدت الجماعة على الإصلاح السياسي واشادت بكفاءة الـ 88 نائباً الذين يمثلونها في البرلمان، كما وقف نواب الاخوان وهتفوا بشعار "الإصلاح" بدلاً من الشعارات الإسلامية المعتادة.²⁸ وربما تكون النتيجة الأهم للانتخابات هي أنها أنهت الغموض الذي ساد طويلاً موقف الاخوان من السياسات الانتخابية. وبعد أن كان البعض يدعي أن الجماعة تسعى لعقد "صفقة" ما مع النظام أو أنها سوف تقتصر على دورها التقليدي في الدعوة، أصبحت الانتخابات الآن جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية الاخوان الساعية لبناء مجتمع اسلامي افضل.

ب. الاخوان في موقع الدفاع عن النفس

يتبع الاخوان منذ العام 2005 استراتيجية سياسية تهدف إلى ترسيخ نجاحهم الانتخابي والانطلاق منه إلى آفاق جديدة. وفي غياب أي تأثير حقيقي لهم على الاجندة التشريعية، وذلك بسبب سيطرة الحزب الوطني على مجلس الشعب، يسعى الاخوان إلى

ذلك اغلب القادة) منذ أواخر التسعينات، وإن كان أغلبهم يصر على حقه في مقابلة نواب البرلمان الاخوانيين - وهذا على سبيل المثال هو الموقف الرسمي الأمريكي. أما المسؤولون العرب فلهم اتصالات مباشرة اوسع نطاقاً مع الاخوان: فالدبلوماسيون القطريون مثلاً قابلوا المرشد العام عاكف في السنوات القليلة الماضية، كما التقى كبار المسؤولين الفلسطينيين من كل من حماس وفتح بالمرشد. والحكومة المصرية لا تشجع تلك اللقاءات ولكنها لا تمنعها رسمياً. مقابلة اجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول حكومي رفيع المستوى، القاهرة، مارس 2008.

²⁵ هذا الاستعداد المبدئي لاكتساب الاعتراف الدولي تبدي في ابريل 2007، عندما قام محمد سعد الكتاتني، وهو زعيم الكتلة البرلمانية للاخوان، بحضور حفل استقبال على شرف وفد من الكونجرس في منزل السفير الأمريكي بمصر فرانسيس ريتشاردوني. وكان هذا هو اللقاء الأول من نوعه في عشر أعوام وتم ترتيبه بمبادرة من المسؤولين الأمريكيين. مقابلات اجرتها جماعة الأزمات مع دبلوماسي امريكي، القاهرة، مارس 2008.

²⁶ أنظر على سبيل المثال "الحركات الإسلامية والعملية الديمقراطية في العالم العربي: مؤسسة كارنيجي للسلام العالمي/هريبرت-كاونت-ستيفتاج، مارس 2006؛ وأيضاً مارك لينش، "اخوان في السلاح"، مجلة فورين بوليسي، اكتوبر 2007. ويلاحظ أن معظم قيادات الاخوان تعرضوا للمنع من السفر في السنوات الأخيرة.

²⁷ انظر تقرير مجموعة الأزمات، اصلاح مصر، مرجع سابق.
²⁸ مؤتمر "لقاء مع النواب" الذي نظمته جماعة الاخوان وحضرته مجموعة الأزمات، القاهرة، ديسمبر 2005. قامت الجماعة خلال اللقاء باستعراض انجازات كتلتها النيابية في البرلمان 2000-2005 وتحدثت عن موضوعات الإصلاح التي تنوي التركيز عليها في الدورة البرلمانية الجديدة.

ذلك أوضحت ان هناك محاذير كثيرة وأن الاخوان ليسوا مستعدين تماماً لمناقشة الأمور الشائكة بصراحة.²⁰

توقفت اللقاءات في يناير 2006، وقيل إن هذا التوقف يعود إلى ضغوط مارسها الجهات الأمنية على المشاركين من الأقباط.²¹

وعلى الساحة الدولية، سعى الاخوان إلى تقديم التظلمات وإلى اقناع الجميع بضرورة اخذهم على محمل الجد. وفي حين أن قادة الاخوان - وبالذات مثقفي "جيل الوسط" المهتمين بالمشاركة السياسية²² - تعودوا على الظهور في الصحافة العربية، فإن التعامل مع الصحافة العالمية مثل لهم تحدياً جديداً. واحدى اولى المقالات جاءت على قلم محمد خيرت الشاطر وهو احد نائبي المرشد العام ومن اكثر الشخصيات تأثيراً داخل الجماعة. في تلك المقالة صور الشاطر الجماعة وكأنها ضحية للتهميش:

اظهرت أول جولة من الانتخابات البرلمانية، والتي كسب فيها الاخوان المسلمون اكثر من 65 في المائة من المقاعد التي تنافسوا عليها برغم اعمال التزوير والتخريف واسعة المدى، أن الشعب يرى حركتنا بوصفها بديل سياسي مقبول. ولكن بالرغم من الثقة التي اولانا إياها الشعب المصري، فنحن لا نطلب سوي قطعة صغيرة من الكعكة البرلمانية. وهو قرار فرضته علينا الحقائق السياسية في الداخل والخارج: أي ردة الفعل المحتملة لحكومة قمعية تحظى بالتأييد الكامل للولايات المتحدة والحكومات الغربية الأخرى.²³

وبينما احتدم النقاش في الدوائر الغربية المهتمة بالسياسة الخارجية بشأن الحركات الإسلامية عموماً والاخوان المسلمين بالذات، رأى بعض الاخوان أن اللحظة أصبحت مؤاتية للافلات من الحظر المفروض على الاتصال بمسؤولين اجانب²⁴ والسعي

²⁰ مقابلة لمجموعة الأزمات مع يوسف سيدهم، القاهرة، يناير 2008. يوسف سيدهم هو رئيس تحرير الوطني، وهي جريدة اسبوعية تركز أساساً على قضايا المسيحيين الأقباط، وقال إن من بين الذين اشتركوا في الحوار غير الرسمي عصام العريان وعبد المنعم عبد القدوس وهما من التيار الاصلاحى بالاخوان.

²¹ المصري اليوم، 7 يناير 2006. وتمت عرقلة مبادرات مماثلة في أسبوط والاسكندرية أيضاً.

²² انظر التقرير المختصر لمجموعة الأزمات، "فرصة مصر"، مرجع سابق.

²³ "ليس هناك داع للخوف منا"، صحيفة الجارديان، 23 نوفمبر 2005. ومن المثير للانتباه أن الشاطر وقع مقاله بصفته "نائب رئيس الاخوان المسلمين في مصر" وهو لقب أكثر معاصرة من "نائب المرشد العام" المستخدم عادة ولم يحدث أن استخدمته الجماعة قبلاً في كتاباتها بالانجليزية أو العربية. واخبرنا شاب من الاخوان وثيق الصلة بالشاطر أن نشر المقال تسبب في توبيخ قوي للاخوان من قبل الأجهزة الأمنية التي لا تريد للجماعة أن تخاطب الصحافة الغربية. ويعتقد أن اعتقال الشاطر في يناير 2007 كان من قبيل العقاب بأثر رجعي. وحتى ذلك الوقت كان الشاطر واحد من اهم مسؤولي الاتصال بين الاخوان والأجهزة الأمنية. مقابلة اجرتها مجموعة الأزمات، القاهرة، 2007.

²⁴ أوضحت وزارة الخارجية بما لا يدع مجالاً للشك معارضتها لأي مقابلات بين الدبلوماسيين الغربيين وقادة الاخوان المسلمين وهي تؤكد مراراً على تلك النقطة في اتصالاتها مع ممثلي السلك الدبلوماسي. مقابلات اجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسيين غربيين، القاهرة، يناير-مارس 2008. ولم يلتق الدبلوماسيين الغربيين مع أى من اعضاء الاخوان غير المنتخبين (بما في

وهو رقم يقل عن الـ 25 مرشحا المطلوبين لتقديم مرشح للرئاسة، وهو أمر تعمدناه لكي نتجنب إعطاء الانطباع بأننا نسعى إلى الرئاسة. والسبب في أننا دخلنا تلك الانتخابات – والانتخابات المحلية بالذات – هو رغبتنا في توفير مظلة قانونية تسح للاخوان بالتفاعل مع مؤيديهم وتقديم الخدمات التي يحتاجونها، بدلا من أن يقتصر على رقابة الهيئات الإدارية التي يسودها الفساد. ان من لديهم النفوذ في البرلمان لديهم القدرة على التأثير في الأوضاع السياسية والاقتصادية في البلاد، ومن خلال عملنا على المستوى المحلي يمكننا أن نقدم الخدمات. يريد النظام أن يعزل الاخوان عن الفئات التي تؤيدهم ولكننا ما زلنا نحفظ بتواجد فعال في الشارع المصري ولن نتوقف عن خططنا للإصلاح السلمي مهما كلفنا ذلك.³³

ولكن أي آمال قد تكون قد راودت الاخوان المسلمين بشأن تحقيق مكاسب ملموسة في الانتخابات المحلية، والتي كان تواجدهم بها محدود في السابق، ما لبثت أن تبخرت. ففي 15 فبراير 2006، وبرغم احتجاجات نواب المعارضة، وافق مجلس الشعب على طلب الرئيس مبارك بتأجيل الانتخابات لمدة سنتين بدعوى الحاجة إلى تعديل الدستور أولا (كما وعد مبارك خلال حملته الانتخابية).³⁴ وقد اعتبرت الخطوة دليلا على خوف النظام من أن يركب الاخوان موجة التأييد الشعبي، وايضا من أن انتخابات جديدة – وفي ظل الارتباك الذي يسود صفوف الحزب الوطني – سوف تتسم بالتزوير على نطاق أكثر اتساعا، وذلك في وقت ما زال فيه القضاة يعربون عن استيائهم من تدخل الشرطة والمخالفات التي ارتكبت خلال انتخابات مجلس الشعب.

وهناك سبب آخر يمكن أن يعزى إلى انتصار حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية في يناير 2006، وهو تطور سبب قلقا للسلطات المصرية بسبب العلاقة الوثيقة بين الاخوان المسلمين في مصر والحركة الفلسطينية المنبثقة منهم. وقال دبلوماسي اوروبي لحظتها، "إن تأجيل الانتخابات كان هو التصرف الأفضل، إذ أن تلاحق الانتصارات الاسلامية كان يمكن أن يقود إلى حالة من عدم الاستقرار."³⁵ وعندما تم اجراء الانتخابات المحلية في نهاية الأمر عام 2008، لم يسمح للاخوان بتسجيل مرشحيهم وقررت الجماعة مقاطعة تلك الانتخابات بعد تعرض اعضائها لحملة اعتقالات متوالية.

استغل نواب الاخوان تواجدهم في البرلمان طوال عام 2006 في التأكيد على مساندتهم للإصلاح ومحاولة احراج الحكومة. فقد اقترحوا عدة قوانين من اجل الإصلاح القضائي وقدموا قانونا جديدا لتنظيم الأحزاب، كما طالبوا بإلغاء قانون الطوارئ.³⁶

³³ مقابلة لمجموعة الأزمات مع نائب المرشد العام للاخوان محمد حبيب، القاهرة، مارس 2008.

³⁴ "مصر توجل الانتخابات المحلية برغم الاعتراضات"، وكالة الأسوشيتدبرس، 15 فبراير 2006.

³⁵ مقابلة بين مجموعة الأزمات ودبلوماسي اوروبي، القاهرة، فبراير 2006.

³⁶ هذا المطلب، كما افاد تقرير مجموعة الأزمات، اصلاح مصر، مرجع سابق، يعد مطلبيا قديما للاخوان الذين عانوا من السلطات غير العادية التي يمنحها قانون الطوارئ لأجهزة الأمن. وهو أيضا مطلب رئيسي للأحزاب العلمانية ومنظمات حقوق الانسان. والتأكيد على الاستقلال القضائي هو امر

استخدام تواجدهم البرلماني لكي يؤكدا للجميع حرصهم على الإصلاح السياسي. وجاءت أول المؤشرات على هذا في يناير 2006، عندما تعهد المرشد العام²⁹ عاكف بأن الجماعة سوف تشارك في كل انتخابات تعقد في المستقبل.³⁰ وقالت الجماعة إنها سوف تشارك أيضا في انتخابات المجالس المحلية (قاطعت الجماعة لاحقا تلك الانتخابات بعد ان تم استبعاد كل مرشحها تقريبا) ومجلس الشورى (الهيئة العليا للبرلمان) والنيابات (التي كانت تشارك فيها بشكل محدود) وأيضا مجالس ادارة النوادي الرياضية الكبيرة بالقاهرة.

ومن الواضح أن هدف الجماعة كان هو الاستفادة من النجاح المأمول في الانتخابات المحلية التي كان من المقرر أصلا اجراؤها في منتصف 2006 وانتخابات مجلس الشورى المزمع عقدها في ربيع 2007. ولو كانت الجماعة حققت تقدما في تلك الانتخابات، لكان بوسعها أن ترسخ تواجدها في جميع الهيئات المنتخبة على كل مستويات الحكومة والمؤسسات شبه الرسمية.³¹

كان من المتصور أن تؤدي المشاركة الأوسع في الانتخابات إلى حشد دعم كاف في البرلمان بمجلسيه وأيضا في المجالس المحلية خلف مرشح في الانتخابات الرئاسية القادمة، وذلك وفقا للقواعد التي تم ادخالها بمقتضى تعديل المادة 76 من الدستور عام 2005.³² وبرغم أن الجماعة لم تستطع، أو تحاول، تحقيق هذا الهدف على التو، فإن الكثيرين رأوا أن الاخوان يسعون مستقبلا للتنافس على الرئاسة، وهي أكثر المؤسسات قوة في البلاد. وهو أمر تنفيه الجماعة:

الانتخابات الرئاسية ليست ضمن برنامج عملنا ولا نفكر بها. في انتخابات مجلس الشعب قمنا بتقديم 20 مرشحا فحسب،

²⁹ لقب المرشد العام يشير إلى أرقى المناصب في الهيكل الرسمي للجماعة، ويتم انتخاب المرشد العام من قبل مكتب الإرشاد ويحتفظ بمنصبه مدى الحياة. كان اول مرشد عام للاخوان المسلمين هو حسن البناء، مؤسس الجماعة، ومهدي عاكف هو المرشد العام السابع للجماعة.

³⁰ انظر تقرير مجموعة الأزمات، اصلاح مصر، مرجع سابق.

³¹ يثير اهتمام الاخوان المسلمين بالنيابات العمالية شكوكا في قلب بعض الناشطين الذين يعتبرون نيابات العمال الملاذ الأخير للياسر. "الاخوان المسلمون يؤمنون بالاقتصاد النيوليبرالي وليس لهم سوابق في الدفاع عن حقوق العمال. كما أن ليس لهم تواجد يذكر في صفوف العمال وكل ما في الأمر أنهم يحاولون الاستفادة من تزايد الاضرابات لمصلحتهم السياسية." مقابلة لمجموعة الأزمات مع ناشط عمالي، القاهرة، ديسمبر 2007. وكانت الاضرابات قد تصاعدت في السنوات الأخيرة، وتم تنظيم أكثر من 400 اضراب بين منتصف 2006 ونهاية 2007 وفقا لمنظمة مراقبة اتحادات العمال والتجارة وهي منظمة عمالية غير حكومية. انظر "العمال ينزلون إلى الشارع: اضرابات 2007"، جريدة ديلي نيوز ايجبت، 30 ديسمبر 2007.

³² تم تعديل المادة 76 من الدستور لتسمح باجراء انتخابات رئاسية مباشرة ومتعددة المرشحين. ووفقا للتعديل، يلزم للمرشحين الرئاسيين الحصول على تأييد 250 عضوا على الأقل من المجالس المنتخبة، بما في ذلك 65 عضوا من مجلس الشعب و25 عضوا من مجلس الشورى وعشرة اعضاء من المجالس المحلية في 14 محافظة، بالإضافة إلى 20 عضوا من أي من المجالس السابق ذكرها؛ وهو شرط تم استثناء كل مرشحي الاحزاب الرسمية منه عام 2005، ولكنه ظل ساريا للمرشحين المستقلين وغير الحزبيين. انظر تقرير مجموعة الأزمات، اصلاح مصر، مرجع سابق. وتم تعديل المادة 76 مرة اخرى في مارس 2007 للسماح بالأحزاب الرسمية بتقديم مرشحين في الانتخابات الرئاسية المقبلة.

لمدخلاتنا، وذلك لكي يعطوا الانطباع بأننا نوافق الحكومة في الرأي.⁴³

تمكنت الجماعة أيضا من اظهار تواجدها خارج البرلمان، بالذات خلال فترة الصدام بين الحكومة والقضاة في اواسط 2005. فقد تظاهر الاخوان في الشوارع دفاع عن هشام بسطاويسي ومحمود مكي، وهما مستشاران بمحكمة النقض تمت احالتهما إلى محاكمات تأديبية بعد اعتراضهما على اعمال التزوير التي جرت خلال انتخابات 2005.⁴⁴ وكانت الاحتجاجات المؤيدة للقضاة خصوصا والمطالبة بالاصلاح القضائي بوجه عام قد اكتسبت تأييد المعارضة والجمهور على نحو غير مسبوق وشارك فيها المئات من الاخوان المسلمين. وتابعت الجماعة نشاطها في هذا المضمار باقتراح قانون جديد للاستقلال القضائي. وجاء تأييد الاخوان للقضاة المتمردين ليظهر الجماعة بمظهر الداعم لقضية تتمتع بتأييد واسع في اوساط الشعب والصحافة.

كانت احدى النتائج الايجابية للانفتاح السياسي المحدود في العامين 2004 و2005 هي صدور عدد كبير من المطبوعات المستقلة، وبالذات الصحف اليومية الجديدة مثل "المصري اليوم" و"نهضة مصر" واللذان كسرتا الاحتكار الحكومي للصحافة اليومية. ولوحظ أن عددا من الصحف الجديدة، مثل "الدستور" التي تم منعها لفترة ما، تميل إلى التغطية الاثرية للمشهد السياسي، حيث صورت الاخوان المسلمين وبعض قطاعات النظام وكأنهم ينخرطون في صراع مرير. ومع هذا، وبالرغم من تذبذب مستوى التغطية الاعلامية، فإن الصحف الجديدة كان لها أثرا سياسيا هاما، حيث ركزت بشكل خاص على تغطية اخبار وآراء المعارضة. كما أن فرص الصحفيين المتعاطفين مع الاخوان في العمل بتلك الصحف الجديدة فاقت بكثير فرصهم في العمل بالصحف الحكومية.

تحول هذا التطور إلى سلاح ذي حدين بالنسبة للاخوان: فالصحافة الجديدة ركزت على تغطية الفساد الرسمي والدعوة للاصلاح السياسي ولكنها ايضا القت الضوء على الحملات الاخلاقية التي تبنتها الجماعة، وبالذات محاولتها حظر الكتب التي تعتبرها مسيئة للاسلام وايقاف المناسبات "غير الاخلاقية" مثل مسابقات الجمال، وأيضا تأييدها لتفسيرات محافظة للشريعة الاسلامية فيما يخص تعامل الدولة مع وضعية النساء في النظام القضائي. وكما سنذكر لاحقا، فإن نشر مسودة البرنامج السياسي عام 2007 - وهو اكثر الوثائق تفصيلا لمواقف الجماعة حتى الآن - أبرز التناقض بين الخطاب السياسي الاصلاحى للاخوان من جهة وتزمت مواقفهم الأخلاقية والدينية من جهة اخرى.

ولاحظ المراقبون أن أداء الاخوان أرغم الحزب الوطني على ممارسة رقابة اشد على نوابه، وبالذات من كانوا يتغيبون عادة عن الجلسات.³⁷ وقد ركز الاخوان على احراج النظام من خلال الهجوم المستمر على الفساد ومختلف الفضائح واللجوء إلى المساءلة البرلمانية لمحاسبة كبار المسؤولين، وهو امر قاموا به بالتعاون مع النواب المستقلين الذين اهتم الاخوان "بالتنسيق" معهم.³⁸ ولكن تلك الجهود اصطدمت بإصرار الحزب الوطني على تهميش الاخوان، حيث رفضت الاغلبية اعطاءهم أي مقاعد في اللجان الهامة وتجاهلت اقتراحاتهم التشريعية في معظم الأوقات.³⁹

نتيجة لذلك سادت الفوضى أجواء التعامل بين الأغلبية وكتلة الاخوان، حيث اشتكت الكتلة مما اسمنه بتجاهل الإجراءات البرلمانية - عندما كان نوابها لا يمنحون حق التحدث مثلا. وفي تقدير الزعيم الوفدي محمود أباطة، وهو زعيم اكبر حزب شرعي بعد الحزب الوطني ويعد لذلك الزعيم الرسمي للمعارضة البرلمانية، أن "الاخوان المسلمين نجحوا في تنشيط كتلتهم ولديهم خمسة أو ستة نواب بارعون في سن القوانين. ولكن بقيتهم لا يحسنون سوى احداث الضجيج".⁴⁰ ونظرا لأن الحزب الوطني ما زال يسيطر على اغلبية الأصوات - وان كان بعض نواب الحزب الوطني ذوي النزعات المتمردة قد صوتوا احيانا في صالح المعارضة - فإن الاخوان لم يحققوا نجاحا ملموسا ولم يتم اقرار أي من التشريعات التي اقترحوها.⁴¹ ويدعي احد مسؤولي الحزب الوطني أن وجود الاخوان المسلمين في البرلمان لم يفرض إلى أي نتائج ملموسة وأن ذلك سيقبل من حماس الناخبين لهم.⁴²

ربما كان احدث الضجيج هو افضل خيار متاح للاخوان في ظل الأوضاع القائمة، وبالذات لو تذكرنا أن الصحافة المصرية اصبحت أكثر عداء للحزب الوطني والنظام منذ أحداث عام 2005 وكثيرا ما تهتم بإبراز مواقف الاخوان، وهو امر يناسب استراتيجية الجماعة.

حتى لو كانت مقترحاتنا تقابل بالرفض من جهة البرلمان، فإن الصحافة تنشرها والناس يتعرفون على ما نود القيام به. وعلينا أيضا التصدي للدعاية السلبية التي تنشرها الصحافة الرسمية عنا، بالإضافة إلى كون التلفزيون المصري قلل من تغطيته للبرلمان منذ تم انتخابنا. عندما نظهر في التلفزيون فإنهم غالبا ما يبتسرون كلامنا، تاركين فقط المقدمات المهذبة

يشترك فيه الاخوان مع بقية المعارضة، بغرض الحد من التزوير الانتخابي من خلال دعم الرقابة القضائية.

³⁷ انظر سامر شحاتة وجوشوا ستاشر، "الاخوان يذهبون إلى البرلمان"، ميدل ايست ريبورت رقم 240، خريف 2006.

³⁸ مقابلة لمجموعة الأزمات ومحمد سعد الكتاتني، زعيم الكتلة البرلمانية للاخوان، القاهرة، مارس 2008.

³⁹ المرجع السابق.

⁴⁰ مقابلة لمجموعة الأزمات مع زعيم حزب الوفد محمود اباطة، القاهرة، يناير 2008.

⁴¹ أنظر "ليس للاسلاميين تأثير يذكر على التشريعات في مصر"، نايت ريدر تريبيون نيوز، 1 ابريل 2006؛ "الاخوان المسلمون في مصر يتعدون على التعاملات التشريعية"، أراب ريفورم بوليتين، ابريل 2006.

⁴² مقابلة لمجموعة الأزمات مع مسؤول رفيع المستوى في الحزب الوطني، القاهرة، يناير 2008.

⁴³ مقابلة لمجموعة الأزمات مع الكتاتني، القاهرة، مارس 2008.

⁴⁴ نال بسطاويسي ومكي شعبية كبيرة في مصر والخارج بسبب تصميمهم على المطالبة باستقلال قضائي واسع. وقد نشر الاثنان مقالات رأي في الصحف المصرية والعربية والعالمية في حملة اعتبرت اكبر حملات النقد وأكثرها مصادقية للنظام المصري من داخل مؤسسات الدولة. انظر علي سبيل المثال "عندما تعرض القضاة للضرب"، جريدة الجارديان، 10 مايو 2006.

ج. النظام ينتقم: الرد الأمني

الاعتقالات ضدهم. وأصبح من المعتاد أن تقوم السلطات الأمنية بقمع الاخوان في كل مرة ينزلون فيها إلى الشارع (أيا كانت الاسباب) أو يشاركون في الانتخابات. وبينما استمرت الاعتقالات بشكل منتظم بين الجولة الثانية للانتخابات 2005 التشريعية ومنتصف 2008، فإن التطورات التالية هي الأكثر أهمية:

□ بين مارس ويونيو 2006، وهي الفترة التي حدثت فيها مظاهرات موالية للقضاة، تم اعتقال أكثر من 850 اخواني.⁵⁰

□ منعت قوات الأمن الطلبة المعارضين (اغلبهم من الاخوان) من المشاركة في انتخابات الجامعة في جميع انحاء البلاد في اكتوبر 2006، وهو ما حدا بهم إلى التحالف مع اليسار الراديكالي وعلان "اتحاد حر" مستقل عن ادارة الجامعة ولا يحظى باعتراف رسمي.⁵¹ أدت المصادمات التي وقعت خلال الانتخابات، وبالذات استخدام النظام لقوات الأمن المركزي والفتوات المأجورين في قمع الطلبة الاسلاميين، إلى تصعيد التوتر بشكل ساعد على حدوث تظاهرة "ميليشيا الأزهر" في ديسمبر 2006 (انظر ما يلي). كما وقعت ممارسات شبيهة في الحرم الجامعي في بداية السنة الاكاديمية 2007.

□ أدت تدخلات مماثلة لقوات الأمن إلى منع الاخوان المسلمين وغيرهم من مرشحي المعارضة من التسجيل للانتخابات اتحاد العمال في نوفمبر 2006، وهي الانتخابات التي شاركت فيها الجماعة جدياً للمرة الأولى.⁵²

□ في أوائل ديسمبر 2006، قام طلاب اسلاميون في جامعة الأزهر باستعراض لمهاراتهم القتالية وهم يرتدون اقنعة سوداء، فيما بدا للبعض وكأنه رسالة إلى الأجهزة الأمنية بأن الاخوان جاهزون للدفاع عن أنفسهم ضد الأمن

مكانتها اصبحا في نظر المعارضة دليلاً قاطعاً على سوء نية النظام وتبني الاخوان قضيتهم. وبينما اشترك المئات في مظاهرات بالشارع مناصرة للقضاة، تخلى الاخوان عن حرصهم التقليدي وشاركوا في تلك المظاهرات بأعداد كبيرة، حيث استخدمت قوات الأمن القوة لتفريقهم. انظر "قضاة مصر يطالبون بقضاء مستقل"، الاسوشيتدبرس، 26 مايو 2006؛ وأيضاً مقال رامي خوري، "هل القضاة هم الأمل الحقيقي في الإصلاح المصري"، ديلي ستار، 10 مايو 2006. وتعرض القضاة المطالبين بالإصلاح إلى عقوبات ادارية من قبل الحكومة، بالذات بعد أن قام الرئيس مبارك بتعيين وزير عدل جديد في يونيو 2006. وتم تقييد دور القضاة في الرقابة الانتخابية بشكل واضح في مارس 2007 من خلال تعديل المادة 88 من الدستور لتسمح باستبدال الاشراف القضائي بلجنة انتخابية (بعض اعضاءها من السلطة القضائية).

⁵⁰ "مصر تلقي القبض على 220 عضواً في جماعة الاخوان المسلمين المحظورة"، الاسوشيتدبرس، 13 يونيو 2006.

⁵¹ انظر "الجماعات الاسلامية تشتبك بقوات الحكومة في الجامعات المصرية"، صحيفة ماكلاتشي، 5 نوفمبر 2005. وفقاً لناشطين من الطلاب الاسلاميين واليساريين، تم الاتفاق على أن "الاتحاد المستقل" سيمثل القوى الاسلامية وغير الاسلامية معاً، وان كانت الأخيرة مجرد اقلية. مقابلات اجرتها مجموعة الأزمات مع طلاب بجامعتي القاهرة وعين شمس، القاهرة، اكتوبر 2007.

⁵² نهضة مصر، 1 نوفمبر 2006.

على مدى العقدين الماضيين، تراوحت استراتيجية النظام تجاه الاخوان المسلمين بين التسامح (او عدم الاهتمام) تجاه انشطتهم الدينية والاجتماعية من جهة وبين الخطاب الاعلامي العدائي وعمليات القمع الأمني المتوالية ضد الناشطين السياسيين من جهة اخرى. ومع انتخابات 2005 حدث تحول نوعي وكمي في طريقة تعامل النظام مع الاخوان: فقد زاد النظام بشكل حاد من حملات الاعتقال في صفوف الاخوان كلما اشترك هؤلاء في انتخابات أو احتجاجات عامة، وتم فرض حظر للسفر على معظم قيادات الجماعة⁴⁵ كما وضعت قيود على أنشطة الاخوان واتصالاتهم مع بقية شخصيات المعارضة والمجتمع المدني.⁴⁶ وشملت السياسة الجديدة للنظام اعتقالات طويلة الأمد (وذلك بدون توجيه تهم بمقتضى قانون الطوارئ) لقيادات الجماعة واستهداف لكبار مموليها والقيادات الفاعلة بها. ويصف الاخوان والمراقبون الخارجيون حملة القمع الحالية بأنها أكثر الحملات اتساعاً ضد الاخوان منذ الستينات، وإن قلت في شراستها عن حملة الستينات، فهي تستهدف أساساً التحكم والمنع وليس الإبادة التامة للجماعة.⁴⁷

ظهرت ملامح تلك الاستراتيجية الجديدة في مطلع عام 2006 وساد الاعتقاد أولاً بأن ما يجري هو مجرد عمليات انتقامية ضد الاخوان بسبب تحديهم المستمر للنظام في البرلمان.⁴⁸ ولكن ما أن تبنى الاخوان قضية القضاة الذين تعرضوا للمحاكمة بسبب دورهم في فضح التزوير الانتخابي⁴⁹ حتى بدأت موجة جديدة من

⁴⁵ انظر "مصر تمنع اعضاء الاخوان المسلمين من السفر"، رويترز، 14 نوفمبر 2007. في معظم الأوقات استهدف حظر السفر منع الاعضاء من حضور مؤتمرات دولية.

⁴⁶ في 2007 وللمرة الأولى منذ تم السماح للاخوان باستئناف انشطتهم في السبعينيات، منع النظام الاخوان من اقامة افطارهم الرمضاني السنوي الذي استخدم سابقاً كفرصة لقاء بين اعضاء الجماعة والسياسيين وناشطي المجتمع المدني المنتمين إلى تيارات اخرى.

⁴⁷ كان هذا هو الرأي السائد في المقابلات التي اجرتها مجموعة الأزمات مع الاخوان المسلمين والمعلقين السياسيين، اكتوبر 2007-مارس 2008. في الستينات كان القمع يهدف إلى تدمير الجماعة وتضمن استخدام اشكال قاسية من التعذيب واعداد القيادات؛ أما القمع الحالي وبرغم أنه يتضمن قدراً ملحوظاً من القسوة البوليسية فإنه لا يقارن بحقبة الستينات. انظر أيضاً سامر شحاتة وجوشوا سناشر، "محاصرة الاخوان"، ميدل ايست ريبورت اونلاين، 8 اغسطس 2007.

⁴⁸ تم تفسير القبض على الدكتور رشاد البيومي، الاستاذ بجامعة القاهرة وعضو مجلس الارشاد وهو المجلس التنفيذي الأعلى بالجماعة، على هذا النحو. "البوليس المصري يعتقل عضو بارز في الاخوان"، رويترز، 3 مارس 2006.

⁴⁹ قام القضاة الذين أشرفوا على انتخابات مجلس الشعب في عام 2005 بالابلاغ عن حالات تزوير وتخويف للناخبين على نطاق واسع، وهو ما اعطى مصداقية لتقارير المعارضة والمجتمع المدني (بالذات تقارير الاخوان المسلمين) بشأن التدخل الأمني الواسع اعتباراً من الجولة الثانية. وبحلول ابريل 2007 اطلقت الصحافة على المواجهات بين القضاة والحكومة تسمية "انتفاضة القضاة". وقامت المجلس القضائي الأعلى التابع للسلطة التنفيذية بنزع المناعة التشريعية عن قاضيين مخضرمين هما هشام بسطاويسي وأحمد مكي في منتصف فبراير 2006 وتمت احالتهما إلى محكمة تأديبية بتهم "الاهانة والتشهير" ضد الدولة. ونظراً لنقاء صفحة القاضيين وسمو

□ رد النظام على حادث الأزهر باعتقال 140 اخواني في منتصف ديسمبر 2006. وكان من بين المعتقلين رجال أعمال من كبار ممولي الجماعة وبعض القيادات السياسية بما في ذلك نائب المرشد خيرت الشاطر. كما قامت الحكومة بتجميد 70 من شركات الاخوان واصول اخرى تابعة لهم. وتمت احالة 40 متهما إلى محكمة عسكرية بتهم الانضمام إلى وتمويل جماعة محظورة وغسيل الأموال والارهاب المالي (تمت اسقاط تهمة الارهاب لاحقاً). وتجاهل النظام امرين قضائيين بعدم جواز محاكمة الاخوان امام محكمة عسكرية لكونهم مدنيين. صدر حكم المحكمة العسكرية في 15 ابريل 2008، حيث تلقى زعيمان للجماعة، هما خيرت الشاطر ورجل الأعمال المعروف حسن مالك، احكاما غير متوقعة بالسجن سبع سنوات لكل منهما، بينما تلقى ستة عشر عضوا آخرين احكاما تتراوح بين ثمانية عشر شهرا وخمسة سنوات، وتلقى سبعة حوكموا غايبا احكاما بالسجن عشر سنوات، بينما تمت تبرئة الخمسة عشر الباقين.

□ قبيل الانتخابات المحلية في ابريل 2008، تم القبض على 830 من المرشحين المحتملين للاخوان ومؤيديهم، ولم يتمكن سوى 498 مرشحا من اجمالي مرشحي الاخوان البالغ عددهم 5,754 من التسجيل بسبب المعوقات الادارية والأمنية.⁵⁶ وعشية الانتخابات اعلنت الجماعة مقاطعتها للانتخابات احتجاجا على الاعتقالات.

تلك الممارسات القمعية من جهة أجهزة الأمن زادت من التوتر بين الاخوان المسلمين والنظام، مما أدى بالبعض إلى ابداء المخاوف من أن الاخوان، وبالذات صغار السن منهم، قد يلجؤون إلى العنف. وقال محمد سعد الكتاتني، رئيس كتلة النواب البرلمانية، إن الحكومة أرادت "ان تستفز الاخوان لكي تدفعهم إلى التحلي عن الطرق السلمية التي ينتهجونها".⁵⁷ ويؤكد الكتاتني وغيره من قيادات الاخوان أن الجماعة تؤكد لعضائها أن العنف لا يمثل بديلا مقبولا.⁵⁸ ولكن نظرا لماضي الجماعات الاسلامية في مصر - وبعض تلك الجماعات ولد على يد منشقين عن الاخوان المسلمين احتجاجا على نبذ قياداتهم للعنف رسميا في السبعينات -⁵⁹ لا يبدو من السهل تبديد مثل تلك المخاوف.⁶⁰

⁵⁶ www.ikhwanweb.com، 12 مارس 2007. قال نائب المرشد العام محمد حبيب إنه تم قبول طلبات ترشيح عشرة اعضاء فقط من بين الـ 498 عضوا الذين تمكنوا من تسجيل اوراقهم، وتم رفض الباقيين بدعوى عدم اكتمال اوراقهم. مقابلة اجرتها مجموعة الأزمات، القاهرة، مارس 2008.

⁵⁷ "جماعة الاخوان تقول إن مصر تحاول جرها للعنف"، وكالة الصحافة الفرنسية، 10 فبراير 2007.

⁵⁸ مقابلات اجرتها مجموعة الأزمات مع قيادي وشباب الاخوان، القاهرة، اكتوبر 2007 - مارس 2008. انظر أيضا مقال كتبه عبد المنعم ابو الفتوح بعنوان "قمع من الزمرة"، جريدة الجارديان، 16 مارس 2007.

⁵⁹ انظر التقرير المختصر لمجموعة الأزمات، فرصة مصر، مرجع سابق.

⁶⁰ تختلف الظروف الحالية تماما عن تلك التي أدت إلى تحول بعض الاخوان المسلمين إلى الراديكالية في الستينات والسبعينات. وقد انتقد امين الظواهري، منظر القاعدة والقائد السابق لجماعة الجهاد الاسلامي، الاخوان المسلمين بسبب اعتناقهم للسياسات الانتخابية. وفي المقابل، شجبت قيادات

المركزى والفتوات المأجورين الذين كثر استخدامهم لقمع الطلبة. وتم القبض على الطلبة المشاركين في هذا الاستعراض. وبرغم أن الحادث اتسم بطابع الهواة وشارك به حوالي 30 طالبا فقط فإنه أثار عاصفة في الصحافة، حيث اعربت شخصيات متعددة الميول السياسية عن قلقها البالغ من قيام الاخوان باعداد تنظيمات شبه عسكرية تابعة لهم.⁵³ وقد نشرت الصحف الحكومية صورا لهذا الحادث إلى جانب صور لمظاهرات حزب الله وحماس، متهمة الاخوان بتقليدهم وبدفع مصر إلى ازمات مماثلة لتلك التي تواجه الحكومتين الفلسطينية واللبنانية.⁵⁴ وبشكل عام فإن الاستعراض شبه العسكري والطريقة التي تمت بها مناقشته في الصحافة أضرا بالاخوان المسلمين اعلاميا ودمرا كل النوايا الحسنة التي كانت الجماعة قد اكتسبتها في العام السابق.

□ تم القبض على عدة مئات من الاخوان المسلمين قبل وبعد انتخابات مجلس الشورى عام 2007، ولم يستطع الاخوان كسب مقعد واحد بالمجلس لأسباب تتعلق في جانب منها بالقمع البوليسي.⁵⁵

⁵³ زاد من المخاوف تصريح للمرشد العام للاخوان محمد مهدي عاكف خلال حرب 2006 بين اسرائيل ولبنان، حيث قال إن الاخوان مستعدون لإرسال 10,000 رجل للقتال إلى جانب حزب الله. ربما لم تكن تلك سوى محاولة غير محسوبة لاجراج النظام الذي كان ينتقد حزب الله بشدة في بداية الحرب، اكثر منها تهديد حقيقي، وخصوصا أن عاكف أضاف "انكم تحتاجون إلى انظمة عربية تسمح بانتشاركم أو على الأقل بغض البصر عن رحيلكم". انظر "زعيم اسلامي مصري يبدي استعدادا لإرسال مقاتلين إلى لبنان"، وكالة الأنباء الفرنسية، 3 اغسطس 2006. مع هذا يعتقد بعض المعلقين أن الاخوان المسلمين قد يكونوا قاموا تدريجيا بتنشيط جناح شبه عسكري تحت ستار معسكرات الشباب الترفيهية التي تقوم الحكومة بحملات دورية عليها والتي يشاع أن الاعضاء الشبان يمارسون خلالها تدريبات بدينة مكثفة. وأصر محللون مناهضون للاخوان منذ فترة طويلة على أن الجماعة تسعى إلى احياء "التنظيم الخاص"، وهو الوحدة شبه العسكرية التي تم حلها في الحقبة الناصرية. انظر على العشماوي، "التاريخ السرى لجماعة الاخوان المسلمين"، مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، القاهرة، 2006. ولكن برغم تركيز الجماعة على القوة البدنية وفنون القتال اليدوي في معسكرات الشباب التابعة لها فإن اغلب المحللين الذين التقت بهم مجموعة الأزمات لا يؤيدون تلك النظرية. ويقول النشطاء الطلابيون من الاخوان وغيرهم إن مظاهرة الأزهر لم يكن بها أى عنصر مستجد وإن امورا مشابهة حدثت قبلا. مقابلات اجرتها مجموعة الأزمات في القاهرة، اكتوبر 2007.

⁵⁴ نشرت الصحيفة المصرية المناهضة للاخوان "روز اليوسف" تلك الصور تحت عنوان "جيش الاخوان"، 13 ديسمبر 2006 واستمرت في التعليق على الحادث لأسابيع بعدها. واتهم رئيس تحرير الجريدة، عبد الله كمال، قادة الاخوان بالانفاق عندما قالوا أنهم لم يكونوا يعرفون بأمر المظاهرة وأنهم أدانواها، زاعما أنهم يمارسون الفكر "التكفيري". "يتمتع الاخوان بعتلية اراهبية تنظر إلى المجتمع ككل وكأنه مارق". والتكفير هو المصطلح الاسلامي الذي ينطبق على أى شخص أو جماعة يخرج على الاسلام؛ والتفسيرات الحديثة من قبل علماء الدين الراديكاليين مثل سيد قطب تسمح بوصف مجتمع بأكمله بالكفر، وهو امر يجعل استخدام العنف ضده مبررا. وحتى المعلقين المتعاطفين مع الجماعة ابدا قلقهم البالغ من الطابع العسكري للمظاهرة. انظر الأهرام، 12 ديسمبر 2006.

⁵⁵ أنظر "مصر تعتقل اكثر من 100 من اعضاء الاخوان مع اقتراب الانتخابات"، الاسوشيتدبرس، 6 يونيو 2007.

حسنى.⁶⁴ وهم الآن يدفعون الثمن، حيث تعرضوا للقمع وخسروا أيضا ذلك القدر من التعاطف الذي أظهره تجاههم اولئك المهتمون بالبحث عن بديل جاد. هناك فجاجة لا تخطؤها الأعين في سلوكيات الجماعة. والنظام يريد أن يكسر شوكة الاخوان لكي يجبرهم على قبول صفقة ما. ولكن الوضع الراهن يمكن أن يقود إلى العنف، بالذات بين الاخوان الذين يشعرون بأنه لم يتبق لديه شيء ليخسروه.⁶⁵

برغم التوتر القائم، يبدو أن الطرفين ما زالوا ملتزمين بقواعد اللعبة غير المكتوبة وحريصين على عدم تخطي الخطوط الحمراء. ويلاحظ أن قادة الاخوان، بخلاف أي من مجموعات المعارضة الأخرى، تجنبوا أي نقد مباشر للرئيس مبارك وحرصوا على عدم الخوض في مسألة توريث الحكم لجمال مبارك. وعلى الجانب المقابل فإن الحكومة، حتى وهي تصف الجماعة بالمحظورة، لم تمنع الاخوان من ادارة مكاتبهم المتعددة في القاهرة ولم تحاول بتاتا القبض على اي مرشد عام.

ينظر الاخوان إلى الاعتقالات الواسعة - واغلبها مؤقتة - بعين صابرة، ويدعونها بمثابة الثمن الذي يدفعونه لقاء استمرار مشاركتهم في الحياة السياسية. وبينما يستمر الجدل الداخلي في أوساطهم بخصوص ما إذا كان العائد من تصعيد مشاركتهم السياسية (بالذات من خلال الانتخابات) يبرر القهر الذي يتعرضون له، فإن معظم الأعضاء يشعرون بأنه "لا أمل في التغيير لو توقفتنا عن الحركة."⁶⁶

د. النظام ينتقم ثانية: قيود قانونية جديدة

في نوفمبر 2006 طلب الرئيس مبارك من مجلس الشعب اجراء 34 تعديلا في الدستور، تطبيقا لوعود قطعها خلال حملته الانتخابية عام 2005.⁶⁷ وتم تقديم التعديلات المفصلة - التي صاغتها لجنة محدودة من كبار قيادات الحزب الوطني ومكتب الرئيس والأجهزة الأمنية - تدريجيا إلى البرلمان بين ديسمبر 2006 و فبراير 2007. ومثل بقية المعارضة، كانت الجماعة تخشى من المقترحات الحكومية بهذا الصدد برغم تأييدها لتعديل الدستور. وتتفق مطالب الاخوان بشأن التعديلات الدستورية في معظمها مع ما تطالب به المعارضة ككل:

□ تعديل المادة 77 بوضع قيود على فترات الرئاسة بحيث لا يمكن للرئيس القادم البقاء في منصبه أكثر من فترتين؛⁶⁸

⁶⁴ تشير فضيحة الأزهر إلى "مظاهرة التدريبات العسكرية"؛ أما فضيحة فاروق حسني فتشير إلى السخط العام الذي سببه استهجان وزير الثقافة فاروق حسني للحجاب الإسلامي والطريقة التي استغلت الجماعة بها تلك المناسبة لإحراج الحكومة.

⁶⁵ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع سعد الدين ابراهيم، استاذ علم الاجتماع بالجامعة الأمريكية، القاهرة، فبراير 2007.

⁶⁶ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع قيادي اخواني، القاهرة، مارس 2008.

⁶⁷ انظر تقرير مجموعة الأزمات، "اصلاح مصر"، مرجع سابق.

⁶⁸ في عام 1980 قام الرئيس انور السادات بتعديل الدستور حيث ألغى الحد الأقصى لفترات الرئاسة والذي كان محددًا بفترتين. ويطلب الاخوان جعل

وجهت المحاكمة العسكرية ضربة قاسية للجماعة، حيث حرمتها من التمويل اللازم⁶¹ ومن بعض أهم كوادرها القيادية. ويعتقد أن نائب المرشد خيرت الشاطر كان يلعب دورا هاما في عمليات التمويل وأيضا في التنسيق بين القيادات المحافظة والأكبر سنا من جهة وبين الكوادر الإصلاحية من جهة أخرى.⁶²

ومع غياب الشاطر وبعض ممثلي التيار البراغماتي في الجماعة، وأغلبهم في الخمسينات والستينات من العمر، يواجه الاخوان فراغا قد يملأه الأعضاء غير المخضرمين أو الحرس القديم من القادة الذين تخطوا السبعين أو الثمانين من العمر. ويخشى بعض الاخوان أن يقود هذا الوضع الجديد إلى ركود ايدولوجي في فترة حساسة وإلى عرقلة التوصل إلى حلول للخلافات الموجودة داخل الجماعة.⁶³

يبدو أن النظام يستهدف من خلال قمعه للجماعة ابطاء أو حتى عكس مسار النضج السياسي الذي مر به الاخوان منذ عام 2005. والنظام في جهده هذا حريص على استغلال الاخطاء التي تقع بها الجماعة، كما يقول سعد الدين ابراهيم الذي راقب سلوك الجماعات الإسلامية لفترة طويلة:

مما ساعد النظام على القيام بحملة القمع الحالية أن الاخوان المسلمين تورطوا في فضيحتي ميليشيا الأزهر وفاروق

الاخوان العنف الجهادي الذي تمارسه القاعدة. وحيث أن الحركتين الإسلاميتين الاخيرتين في مصر - وهما الجهاد الإسلامي والجماعة الإسلامية - قد نبذتا العنف، فإن الخطر الأول للعنف الإسلامي يأتي حاليا من افراد يستلهمون افكار القاعدة بشأن الجهاد العالمي.

⁶¹ قال عضو سابق في الاخوان المسلمين إن "الشاطر يملك زمام الكثير من الأمور في الجماعة من خلال الوظائف والأموال التي يجلبها". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القاهرة، فبراير 2008. والشاطر هو مهندس كمبيوتر جمع ثروته في الخليج وبمك عدة شركات. وكما يبدو من حالة الاستفكار التي صاحبت القبض عليه ومحاكمته، فإن له شعبية كبيرة بين شباب الاخوان المسلمين. ويعتقد البعض أنه اهم شخص في الجماعة على الإطلاق. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع شاب اخواني مقرب من الشاطر، القاهرة، مايو 2007. وفي تقدير المحلل السياسي عمرو الشوبكي فإن القبض على الشاطر و39 آخرين من اعضاء الجماعة أدى إلى انقاص تمويل الجماعة بمقدار الثلث تقريبا، مما دفعها إلى الاعتماد المتزايد على مصدري دخلها المتبقيين وهما اشتراكات العضوية وعودات الأعمال الصغيرة التي تديرها. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القاهرة، فبراير 2008.

⁶² مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع قيادي اخواني، القاهرة، مارس 2008. تلك الوقائع تذكرنا بأخر مرة تمت بها محاكمة الاخوان أمام محكمة عسكرية. في نوفمبر 1995، تم الحكم على 54 من اعضاء الاخوان بالسجن فترات تصل إلى خمس سنوات، وكان من ضمن هؤلاء بعض قادة "جبل الوسط" مثل عبد المنعم أبو الفتوح وعصام العريان ومحمد حبيب وخيرت الشاطر و ابراهيم الزعفراني.

⁶³ المرجع السابق. بالنسبة لنائب المرشد محمد حبيب لم تكن المشكلة متعلقة بالمراكز القيادية، فهناك آخرون يمكنهم الحول محل من دخلوا إلى السجن، ولكن المشكلة هي في كم الخبرة الذي يتمتع به الأعضاء المخضرمون مثل الشاطر، حيث لم يعد من الممكن نقل خبراتهم للأجيال الأقل سنا. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القاهرة، مارس 2008. أما بالنسبة للآخرين من الاخوان، فقد ترك الشاطر فراغا من الهوية والكاريزما يصعب ملؤه. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع شباب اخواني، القاهرة، اكتوبر 2007- مارس 2008.

القبول بحزب سياسي اعضاؤه من الاخوان ولكن برنامجه يفي بالمعايير المطلوبة.

اعترض نواب الاخوان أيضا على تعديل المادة 1 والتي تعرف مصر بكونها "دولة ديمقراطية تقوم على المواطنة" بدلا من "دولة اشتراكية ديمقراطية تقوم على تحالف قوى الشعب العامل". وبعد أن ادعى الاخوان أن الإشارة للمواطنة تتعارض مع الإشارة إلى الشريعة في المادة 2، خرجوا من الجلسة احتجاجا على التعديل. ورفض زعيم الكتلة النيابية الاخوانية سعد الكتاتني فكرة المواطنة بوصفها "مبدأ اجنبي مستورد من الغرب ويهدف لإقامة فصل بين الدين والدولة"⁷¹ - وهو منطوق يخالف افكار أغلبية الاصلاحيين من اعضاء الجماعة ويخالف حتى المبادئ التي ادعت الجماعة لاحقا أنها تمثل عماد برنامجها السياسي.

وتعقبا على هذه الواقعة، قال احد نواب المعارضة العلمانيين: "إن الاخوان المسلمين قاطعوا هذا النقاش لأنهم لم يكونوا قادرين لا على قبول التعديل ولا على رفضه. فالقبول يعني اعتراف الجماعة بمبدأ المواطنة والرفض يعني أن من تخوفوا من نية الجماعة في تطبيق الشريعة كانوا على حق"⁷². وقد عززت الواقعة من الشكوك في أن الجماعة، ورغم تبنيها لمصطلحات الاصلاح والديمقراطية، ما زالت ملتزمة برؤية اصولية لفكرة الدولة،⁷³ بمعنى أن "الاخوان المسلمين لا يسعون فحسب إلى السلطة أو إلى تشكيل حكومة ولكنهم يريدون تغيير طبيعة الدولة ذاتها"⁷⁴.

ومما يقلل من فرص الاخوان في الاندماج السياسي على المدى الطويل كون النظام أدخل تغييرات تستهدف منع الجماعة من تحقيق مكاسب انتخابية تماثل تلك التي حققها عام 2005. فتعديل المادة 62 افسح المجال لاستبدال النظام الانتخابي الحالي بنظام آخر يستند اما إلى التمثيل النسبي، وهو ما يعني أن الاحزاب الرسمية وحدها لها الحق في التقدم بمرشحين، أو بنظام مختلط يسمح بتخصيص بعض المقاعد لقوائم الاحزاب والبعض الآخر للمرشحين الفرديين.⁷⁵ وفي الحالتين فإن عدد الاخوان

ضمان وتقوية دور القضاء في الاشراف على الانتخابات بشكل يتفق والمادة 88؛

الغاء قوانين الطوارئ السارية منذ العام 1981؛

ازالة القيود على انشاء احزاب جديدة وذلك بالغاء لجنة الاحزاب السياسية التابعة لمجلس الشورى واصدار تشريع جديد لتنظيم الحياة السياسية.

كما دعت الجماعة إلى الغاء الشروط التي تم فرضها عام 2005 على المرشحين المستقلين للرئاسة واستبدالها بحصول المرشح على عدد معين من التوقيعات من عموم الشعب.

أتت التعديلات بنصوص بدت وكأنها وضعت خصيصا لاحتواء الجماعة، كان أهمها تعديل المادة 5 والذي اكد على حظر "الاحزاب الدينية" وهو مصطلح يستخدم أساسا دلالة على الاخوان المسلمين.⁶⁹ وطبقا للنص الجديد، "لا يسمح بممارسة النشاط السياسي ولا بقيام الاحزاب السياسية على أساس الدين أو على أساس التمييز الجنسي أو العرقي". ويرى الاخوان المسلمون أن هذه المادة تتناقض مع المادة 2 من الدستور والقائلة بأن الشريعة هي المصدر الرئيسي للتشريع.

بينما اعترضت المعارضة الرسمية على التعديلات الدستورية الأخرى، فإنها وقفت بجانب الحزب الوطني بشأن المادة 5، وهو أمر يعود إلى قناعاتها السياسية السابقة وعدم ثقتها بالاخوان وحسابات سياسية أخرى. فأحزاب المعارضة الرسمية، مثلها في ذلك مثل الحزب الوطني، تستفيد من اي اجراء يقلل من فرصة الاخوان في كسب الانتخابات.⁷⁰ وبرغم أن التعديل أظهر عدم وجود نية للاعتراف بالاخوان المسلمين في المستقبل القريب، فإنه ترك مجالا للتكهن بخصوص ما إذا كان من الممكن مستقبلا

الفترة الرئاسية اربع سنوات بدلا من الست سنوات الحالي، وهو رأي لا تشاركها فيه بقية المعارضة.

⁶⁹ لاحظت مجموعة الأزمات في تقريرها بعنوان "اصلاح مصر"، مرجع سابق، أن المصطلح "احزاب دينية" يثير مشكلات، حيث أن الاخوان المسلمين لا يدعون إلى تكوين حزب بزعامات دينية (ومنصب المرشد العام شغله دائما اصحاب مهن عادية وليس رجال دين محترفين) وهم لا يمنعون غير المسلمين من عضويتهم. ولذا فإن احد البدائل المحتملة هو قانون يحرم اثاره الكراهية من خلال التعصب الديني. وقول النظام بأنه يعارض استغلال الدين لأسباب سياسية ليس دقيقا، فالحزب الوطني كثيرا ما استخدم قوة منصبه لكي يضغط على المؤسسات الدينية ويجعلها تصدر تصريحات تفيد سياسيا.⁷⁰ اندلع نقاش حاد في جلس الشعب بعد انتشار اشاعة مفادها أن الحزب الوطني يفكر في الغاء المادة 2. ومن المعروف أن كثيرا من العلمانيين المسلمين والمسيحيين (بما في ذلك الباب شنودة الثاني) يريدون العودة إلى صياغة اقدم من تلك التي قام السادات بتعديلها عام 1980، وهي صياغة مفادها أن الشريعة هي "مصدر" من مصادر التشريع وليست "المصدر". انظر نهضة مصر، 14 يناير 2007. هناك أيضا أقلية من المسلمين، وبعض المسيحيين يريدون الغاء الإشارة إلى الشريعة بالمرّة، وهي دعوة لم يتبناها أي من الاحزاب السياسية. وقد تم الاتفاق سريعا على عدم تعديل المادة 2 (حيث نفت الحكومة أي نية مسبقة في هذا الشأن وذلك بعد أن لاحظت أن الفكرة اثار حنق كثير من اعضاء الحزب الوطني). ولكن احد مسؤولي الحزب الوطني ممن شاركوا في صياغة التعديل اكد أن الامر قد نوقش بالفعل ولكن تم اتخاذ قرار بعدم تعديل المادة 2 خوفا من ردة فعل الشارع المحتملة. مقابلة اجرتها مجموعة الأزمات، القاهرة، مارس 2007.

⁷¹ المصري اليوم، 1 مارس 2007. ومع هذا قال الكتاتني أن كتلة الاخوان المسلمين لم تخرج من الجلسة احتجاجا على ذلك الأمر، بل احتجاجا على الطريقة التي نوقش بها وعلى رفض الحزب الوطني سماع اقتراحاتها البديلة. مقابلة اجرتها مجموعة الأزمات، القاهرة، مارس 2008.

⁷² مقابلة اجرتها مجموعة الأزمات مع محمود أبانة، القاهرة، 2008. وقد أثار تلك الواقعة أيضا عضو الحزب الوطني علي الدين هلال في مقابلة مع مجموعة الأزمات، القاهرة، مارس 2008.

⁷³ مقابلات اجرتها مجموعة الأزمات مع المحلل السياسي خليل العناني، القاهرة، نوفمبر 2007؛ ومع المحلل السياسي ضياء رشوان، القاهرة، نوفمبر 2007؛ ومع الناشط والمحلل القبطي سامح فوزي، القاهرة، فبراير 2008؛ وأيضا مع العضو البارز في الحزب الوطني علي الدين هلال، القاهرة، مارس 2008.

⁷⁴ مقابلة اجرتها مجموعة الأزمات مع محمد عبد السلام، المحلل السياسي وعضو لجنة السياسات بالحزب الوطني، القاهرة، يناير 2007.

⁷⁵ اتبعت مصر نظام التمثيل النسبي في انتخابات مجلس الشعب عامي 1984 و1987، حيث ترشح الاخوان علي قوائم الاحزاب الرسمية (الوقد والعمل على التوالي). وقضت المحكمة الدستورية العليا مرتين بعدم دستورية نظام التمثيل النسبي لتعارضه مع المادة 62 من الدستور والتي

الاخوان المسلمين، بما في ذلك الحظر على "تشكيل أي منظمة أو مجموعة أو اتحاد أو جهاز يسعى إلى الدعوة بأي أسلوب إلى عرقلة الاحكام التشريعية والقوانين ومنع أجهزة الدولة أو السلطات العامة من اداء مهامها".⁷⁹ وهي صياغة يمكن استخدامها لإلصاق صفة الارهاب بالجماعة واسباغ الشرعية على الممارسات التي لا يمكن للنظام حاليا القيام بها سوى من خلال قانون الطوارئ. وبرغم أن الحكومة وعدت باصدار القانون الجديد قبل 31 مايو 2008، وهو تاريخ انتهاء مفعول قانون الطوارئ، فقد تم في ذلك الشهر تمديد قانون الطوارئ عاما اضافيا لعدم الانتهاء من صياغة القانون الجديد في صورته النهائية.⁸⁰

أثارت التعديلات الدستورية - والتي لم تتمكن المعارضة من التأثير عليها - زوبعة في البرلمان، حيث انضم الاخوان إلى كافة الاصوات السياسية تقريبا وممثلي المجتمع المدني في التنديد بالحكومة والمطالبة برفض التعديلات في الاستفتاء الشعبي في 26 مارس 2007.⁸¹ وسادت موجة من التشاؤم المتزايد في أوساط الطبقة السياسية منذ اواسط 2005، مما حدا بأحد الكتاب ذوي الميول الاسلامية إلى القول بأن:

لا يسع المرء سوى الاحساس بالخوف والمهانة بسبب ما جاءت به التعديلات الدستورية. وللمرء الحق في أن يخاف من اولئك الأشخاص الذين جاؤوا بتعديلات كهذه. لن تعرف مصر انتخابات نزيهة من الآن فصاعدا بفضل وجود لجنة خاصة للإشراف على الانتخابات غرضها الاساسي هو استبعاد القضاة. واخشى أن الاخوان المسلمين سيضطرون إلى اللجوء للعمل السري بما أن وجودهم يعد مخالفا للقانون... لقد ماتت الاحزاب السياسية في مصر، وتحول مجلس الشعب إلى مجموعة من الكومبارس ينتظرون التعليمات، وليس الاقتراحات، من رئيس الدولة.⁸²

بدأت التعديلات الدستورية بالنسبة لمعظم المصريين وكأنها مرتبطة بقضية الخلافة في الحكم.⁸³ "يمارس النظام القمع لأن

المسلمين في مجلس الشعب سيتأثر سلبا نظرا لأنهم ليسوا حزبا معترف به. ويمكن للاخوان الدخول في تحالفات مع المعارضة الرسمية والترشح على قوائم تلك الاحزاب، وهو الأمر الذي قاموا به في الثمانينات، ولكن الاحزاب الرسمية قد تتردد في السماح لهم بذلك تفاديا للممارسات التي قام بها النظام في انتخابات مجلس الشورى عام 2007 والانتخابات المحلية عام 2008 بهدف عرقلة فرص الجماعة في المشاركة. وعلى كل حال فإن التحول إلى نظام انتخابي جديد، إن حدث، سيستغرق سنوات بسبب وجود معارضة لتلك الفكرة داخل الحزب الوطني ذاته.⁷⁶

اعترض الاخوان وغيرهم بشدة على المادة 179 التي تشير إلى اصدار قانون لمكافحة الارهاب ليحل تدريجيا محل قانون الطوارئ، وهو أمر يستجيب في ظاهره لمطلب أساسي من مطالب المعارضة، وهو مطلب يصر عليه الاخوان بصفتهم الضحايا الرئيسيين لقانون الطوارئ. ولكن المادة 179 بشكلها المعدل بها حملت من الثغرات ما يسمح باصدار تشريع جديد يحتفظ بالسمات الرئيسية لقانون الطوارئ، ومنها اعطاء الشرطة الحق في القيام بالتفتيش بدون اذن من القضاء وبالتنصت واعتقال المشتبه بهم لفترات طويلة دون توجيه تهم لهم. ومع أن الغاء قانون الطوارئ كان ضمن الوعود الانتخابية التي اطلقها الرئيس مبارك في حملته الانتخابية عام 2005، يخشى الكثيرون أن قانون مكافحة الارهاب الذي سيحل محله - والذي يقول الحزب الوطني إنه مناظر لقانون باتريوت في الولايات المتحدة والقوانين البريطانية لمكافحة الارهاب - سيحتفظ بكثير من نصوص قانون الطوارئ.⁷⁷ والنص المعدل، والذي لم يعرض على البرلمان إلا في مرحلة متأخرة من النقاش، يسمح لقانون مكافحة الارهاب المذكور بتعطيل المواد 41 و44 و45 من الدستور، وهو ما يوفر غطاء قانونيا لعمليات الاعتقال العشوائية والتفتيش دون اذن قضائي وانتهاك الحريات.⁷⁸

ووفقا لمسودة من قانون الارهاب تم تسريبها للصحافة في فبراير 2008، فإن القانون الجديد يمكن أن يحوي نصوصا تستهدف

تعطي المواطنين الحق في انتخاب ممثلهم بشكل مباشر - وهو حق لا يمكن ممارسته عند الاختيار بين قوائم حزبية. وبعد تعديل المادة 62 في 2008، فإنها لم تعد تنص على هذا الحق. لمعلومات أكثر عن تاريخ مصر الانتخابي منذ الثمانينات، انظر ايبير هارد كينلي، "الوهم الكبير: الديمقراطية والاصلاح السياسي في مصر" (لندن، 2001).

⁷⁶ يقول عضو لجنة السياسات بالحزب الوطني علي الدين هلال إن العقبة الكبرى في التحول إلى نظام التمثيل النسبي لم تكن الاخوان المسلمين، بل نواب الحزب الوطني الذين لم يتم ترشيحهم من قبل الحزب عام 2005 وإنما انتخبوا كمستقلين وبعدها التحقوا بالحزب. ويرى هلال أن تعديل النظام الانتخابي ليس من ضمن الأولويات وأن الأرجح هو تبني نظام مختلط على غرار النظام الألماني. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القاهرة، مارس 2008.

⁷⁷ يقول الناشط القضائي المستقل ناصر أمين "إننا في المجتمع المدني في مصر نخاف أن نطلب من الحكومة تعديل أي شيء في الدستور أو القانون لأن العادة جرت على اننا كلما طلبنا شيئا تقوم الحكومة بالتغيير إلى الأسوأ. لقد كافحنا طيلة عشرين عاما لاغناء قانون الطوارئ وعارضنا المحاكم العسكرية والاعتقال بدون توجيه اتهامات. والآن تريد الحكومة أن تدخل قانون الطوارئ داخل الدستور. والخطر القائم الآن هو أن يصبح لدينا قانون طوارئ أزلني". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القاهرة 2007.

⁷⁸ في واقع الأمر يعطي قانون الطوارئ للحكومة القدرة على تجاهل كل أشكال الحماية الدستورية.

⁷⁹ المصري اليوم، 23 فبراير 2008.

⁸⁰ انظر "أين سفينة القيادة"، الأهرام ويكلي، 1 مايو 2008، عن السبب في عدم اصدار قانون مكافحة الارهاب.

⁸¹ وفقا للأرقام الرسمية، وافق 72 في المائة من المشاركين في الاستفتاء على التعديلات الدستورية، واشترك في الاستفتاء 27 في المائة من الناخبين المسجلين. وقال ممثلو المعارضة والمجتمع المدني والقضاة الذين راقبوا الاستفتاء إن عملية التصويت قد شابها ممارسات غير قانونية. انظر "مصر: الموافقة على التعديلات الدستورية"، الاسوشيتدبرس، 27 مارس 2007.

⁸² مقال للكتاب الاسلامي التوجه فهمي هويدي، المصري اليوم، 25 مارس 2007. وكان المقال كتب اصلا للأهرام ولكن تلك الصحيفة الحكومية الكبرى في مصر رفضت نشره.

⁸³ مازال موضوع خلافة الرئيس مبارك، الذي يبلغ الثمانين في 2008، بغير حل، إذ رفض مبارك تعيين نائب له منذ تولي الرئاسة عا 1908، وبينما تركز التوقعات على ابنه جمال، النجم الصاعد في الحزب الوطني، فإن الأب والابن ينفيان أي نية بهذا الصدد. والبيد الأخر هو مرشح يتم انتخابه من صفوف القوات المسلحة، وهو تقليد ساد منذ قيام الضباط الاحرار بانقلابهم عام 1952.

III. الخطاب (أو الخطابات) السياسية للاخوان المسلمين

أعلنت الجماعة في أوائل 2007 أنها تنوي إقامة حزب سياسي، مؤكدة على أن مسودة برنامجها السياسي التي سنتشر في فترة لاحقة من نفس العام ستشكل علامة هامة في تاريخها. وكان "جيل الوسط" في الجماعة، والذي عرف بنشاطه في النقابات والحياة البرلمانية، قد أشار في أوقات مختلفة من العقدين السابقين إلى إمكان حدوث هذا التحول. وقد تطورت أفكار التنافس الديمقراطي والتعدد السياسي لدى أعضاء جيل الوسط من جراء مشاركتهم العملية في تلك الأنشطة (مهما كانت المثالب التي تضمنتها) وأيضاً معرفتهم بأن توجهات الجماعة السياسية السابقة لم تعد مقبولة دولياً أو ممكنة محلياً.⁸⁷ ومع هذا فإن التصريح الرسمي الذي أعلنته الجماعة في منتصف يناير تضمن تغييراً في مسار الإخوان من جهتين: فالجماعة لم تتصرف بالغموض الذي اعتادته في مثل تلك الأمور، وهي أيضاً قد انقلبت على مبادئ مؤسسها حسن البنا والذي كان يعتبر الأحزاب السياسية والحياة البرلمانية (على الأقل تلك الموجودة أيام الملكية) من ضروب البدع القادمة من الخارج.⁸⁸

ويبدو أن هناك تطورين هامين أديا بالجماعة للسير في هذا الطريق. أولهما هو حادث "ميليشيا الأزهر" في ديسمبر 2006 والذي أدى لحملة من الهجوم على الإخوان في الصحافة وإلى اعتقالات في صفوف الجماعة كما دفع بالكثيرين إلى التشكك في مصداقية التوجهات السلمية للجماعة. والثاني هو أن الحكومة بدأت في الوقت ذاته تعلن عن تعديلاتها الدستورية، وبالذات تعديل المادة 5 على نحو يحول الحظر القائم بالفعل على تكوين الأحزاب السياسية إلى وضع قانوني دائم. هذان التطوران دفعا

موضوع الإخوان المسلمين قد تداخل مع عملية الخلافة المستقبل، كما قال خبير في شؤون الحركة الإسلامية.⁸⁴

من جانبهم، فإن المسؤولين الحكوميين اعتبروا دعوة الإخوان لاستبدال الدستور الحالي دليلاً على رغبة الجماعة في تغيير النظام السياسي بشكل جذري:

انهم يقولون إنهم لا يقبلون بالدستور أو القوانين التي سنتها البرلمان بحجة أن الانتخابات التي جاءت بالبرلمان كانت مزورة، ويقولون أيضاً إنهم يريدون أن تقوم هيئة تأسيسية بصياغة الدستور الجديد. ولكن متى تم اللجوء إلى الهيئات التأسيسية تاريخياً؟ إن ذلك يحدث فقط في حالة الاستقلال أو الثورة - عندما لا يكون لديك نظام مستمر وقادر على القيام بتلك العملية. إن تنفيذ مطلبهم يعني نزع الشرعية عن مؤسساتنا البرلمانية.⁸⁵

أضعفت التعديلات الدستورية من قدرة الإخوان على العمل كجماعة سياسية (وكحزب سياسي رسمي مستقبلاً). وحتى الآن فإن النظام يصر على عدم جواز قيام حزب سياسي على أساس الدين ويسمح فقط للإخوان بالمشاركة في الانتخابات كمستقلين. وتظهر التغييرات في الهيكل الدستوري والقانوني، وإيضاً حملة الاعتقالات، أن هناك تراجعاً في قبول النظام لمشاركة الإخوان السياسية، ولكن لا يوجد مؤشر على أن السلطات تنوى إقصاء الإخوان تماماً عن الساحة السياسية، بل أن هناك دلائل على أن بعض العناصر في النخبة السياسية مستعدة لقبول فكرة التقنين التدريجي لحزب إسلامي. وقد اقترح رئيس مجلس الشعب فتحي سرور شيئاً من هذا القبيل، حيث أبدى اعتقاده بأن النفوذ السياسي للإخوان يبرر استيعابهم بشكل ما في المعادلة السياسية.⁸⁶

⁸⁷ هذا هو الرأي الشائع بين الاصلاحيين من الإخوان، مثل عبد المنعم أبو الفتوح، عضو مجلس الإرشاد بالجماعة. انظر التقرير المختصر لمجموعة الأزمات، "فرصة مصر"، مرجع سابق، ص 12. وهناك شرح مفصل للتطور الايديولوجي لهذا الجناح من الإخوان قدمته منى الغباشي في "التغير الذي طرأ على الإخوان"، انترناشيونال جورنال أوف ميدل ايست سنديز، العدد 37، 2005. تقول الغباشي: "ظهرت أول بوادر المراجعات الايديولوجية للإخوان في 1994 ونجمت عن انغماس الجيل الجديد في علاقات أكثر اتساعاً على نحو دفعهم لمحاولة الاستجابة لمحاورهم، حيث طلب الآخرون من الإخوان توضيح موقفهم بشأن القضايا الأساسية"، وتضيف الغباشي أن المشاركة السياسية في النقابات المهنية والمجالس التشريعية شكلت الدافع الأساسي وراء المراجعات الايديولوجية الجارية.

⁸⁸ أدان البنا وغيره من منظري الحركة الأوائل الحزبية بوصفها ممارسة مستوردة ومثيرة للانقسامات وأدعوا أن الأفضل هو عدم وجود احزاب بالمرة أو وجود حزب واحد يقوم على الاجماع الاسلامي. وفي تصريحاته العلنية يميل المرشد العام هدي عاكف إلى تبني أفكار البنا وقطب والدفاع عنها، وفي رأيه أن قيام الإخوان بإعادة تفسير أفكارهم كل من البنا وقطب هو دليل كاف على اعتدال الجماعة وأنه ليس هناك ضرورة للتخلي تماماً عن أفكارهما، وهو الأمر الذي يطالب به بعض منتقدي الإخوان. ويذكر أن للبنا وقطب كتابات فقهية هامة لا تتسم بالتطرف، ولكن أفكارهما المثيرة للجدل هي التي نالت الحظ الأوفر من الشهرة. ويمكن الرجوع إلى مناقشة اعمق لموقف الإخوان من تراثهم الايديولوجي واستعراض لأفكار التيار الاصلاحى في الجماعة في التقرير المختصر لمجموعة الأزمات، فرصة مصر، مرجع سابق.

⁸⁴ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع المحلل السياسي خليل العناني، القاهرة، نوفمبر 2007. والعناني هو نائب مدير تحرير السياسة الدولية وله كتاب عن الصراعات بين الاجيال داخل الإخوان المسلمين، "الإخوان المسلمين: شيخوخة تصارع الزمن" (القاهر، 2007). ويقول سعد الدين ابراهيم، وهو من أوائل الناشطين الذين اثاروا موضوع الخلافة، "إن التعديلات تصب في قضية الخلافة - فمن خلال تعديل المادة 76 وفتح الباب لمرشحين من أحزاب سياسية أخرى، يحاول البعض اسباغ ما يشبه الشرعية على العملية. والتحدى الوحيد القائم هو الإخوان". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القاهرة، فبراير 2007.

⁸⁵ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع علي الدين هلال، احد كبار مسؤولي الحزب الوطني، القاهرة، مارس 2008.

⁸⁶ أدلى سرور بتلك التصريحات في مقابلة مع المصري اليوم، 26 مارس 2008. ويعتقد أنه أول مسؤول كبير بالحزب الحاكم يعبر عن هذا الرأي.

الجماعة لم يختلف كثيرا عن برنامج الحزب الوطني إلا من جهة محتواه الديني.⁹⁴

عم الاوساط السياسية استياء من الجوانب الدينية التي احتوى عليها برنامج الاخوان، وتركز النقد على ثلاثة امور:

□ تشكيل مجلس من علماء الدين مهمته ضمان أن التشريع الذي يصدره الرئيس والبرلمان يتوافق مع الشريعة، وذلك وفقا للمادة 2 من الدستور والتي تنص على أن الشريعة هي "المصدر الأساسي للتشريع"؛

□ القول بأن المسلمين هم المأهلون وحدهم لتولي منصب الرئاسة، بحجة أن الرئيس له سلطة الاشراف على القضايا الاسلامية وبالذات تطبيق الشريعة، وأنه بناء على ذلك سيكون من "الظلم" لغير المسلمين أن يطلب منهم القيام بمهام هذا المنصب؛⁹⁵

□ القول بأن النساء غير مؤهلات لتولي منصب الرئاسة وفقا "للمبادئ المتفق عليها في الشريعة".⁹⁶

كثير من المعلقين، بما في ذلك من عرفوا بتعاطفهم مع الاخوان، أدانوا تلك المواقف. فمجلس العلماء بدا شبيها إلى حد خطير بمجلس الأوصياء في ايران. وقد حاول الاخوان لاحقا تبديد ذلك الانطباع بالقول بأن المجلس هذا سيكون له دور استشاري وليس تشريعي:

انها لجنة استشارية يمكن أن تكون من داخل الأزهر⁹⁷ ويمكن للبرلمان أن يستخدمها بشكل استشاري. وسيكون القرار النهائي بالطبع للبرلمان، كما يمكن اللجوء إلى المحكمة الدستورية العليا في حال قيام البرلمان باصدار قوانين تتعارض والحريات التي أقرها الدستور.⁹⁸

⁹⁴مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع المحللين السياسيين خليل العناني وعمرو الشوبكي، القاهرة، نوفمبر 2007 وفبراير 2008. بخصوص السياسة الاقتصادية، يتفق كل من الحزب الوطني والاخوان المسلمين على ضرورة تحقيق توازن بين الليبرالية الاقتصادية وحماية الفقراء. وفي أعقاب الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في 2007 و2008 اتهم نواب الاخوان الحكومة بمحاباة الأغنياء على حساب الفقراء. ويطالب الاخوان باستمرار بالتوسع في الخدمات المالية الاسلامية (مثل الصناديق التبادلية التي تحترم الحظر الاسلامي على الربا) والتي ما زالت في مرحلة بدائية في مصر بالمقارنة بالدول الاخرى ذات الاغلبية المسلمة.

⁹⁵مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع حبيب، القاهرة، مارس 2008.

⁹⁶يعود هذا الموقف إلى حديث رواه البخاري ومفاده "ما افلح قوم ولوا امرهم امرأة"، المرجع السابق.

⁹⁷جامعة الأزهر بالقاهرة هي اعرق المؤسسات الدينية السنية. والآراء الفقهية لعلمائها تعد مرجعا اساسيا للفكر الديني في معظم انحاء مصر والعالم الاسلامي السني، وان كانت تلك الآراء تتعرض لنقد متزايد من قبل الاوساط الأكثر ليبرالية وكذلك من قبل الاوساط الأكثر راديكالية، وكثيرا ما تحوم الشكوك حول الأزهر بسبب علاقته بالنظام، حيث يقوم رئيس الجمهورية بتعيين شيخ الأزهر.

⁹⁸مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع النائب العام للمرشد العام محمد حبيب، القاهرة، مارس 2008.

بالجماعة للاعلان عن طموحاتها السياسية بشكل اكثر صراحة عن ذي قبل. وفي بيان تم توزيعه على الصحافة، قدم المرشد العام عاكف الاطار العام لحزب سياسي مستقبلي.⁸⁹

□ سيكون الحزب علمانيا ولكنه سيسعى لنشر "قيم و اخلاقيات المجتمع المصري على اساس من المرجعية الاسلامية".⁹⁰

□ سيكون الحزب منفصلا عن الجماعة، والتي ستقتصر انشطتها على الدعوى والخدمات الاجتماعية.

□ ستكون عضوية الحزب مفتوحة لكل من يتفق وقيمه المحافظة، بما في ذلك غير المسلمين.

□ سيتم تشكيل الحزب على غرار جبهة العمل الاسلامي في الاردن أو التجمع الاسلامي للإصلاح في اليمن.⁹¹

□ لن تكون هناك اي محاولة لتسجيل الحزب مع لجنة الاحزاب السياسية بمجلس الشورى نظرا لأن الاخوان يعتبرون تلك الهيئة غير دستورية.⁹²

□ ستبدأ اللجنة القانونية التابعة للاخوان في صياغة برنامج للحزب الجديد يتم نشره قريبا.

لم تنشر الجماعة المسودة الأولى من برنامجها حتى اواخر اغسطس 2007.⁹³ وتم توزيع الوثيقة ذات الـ 128 صفحة على مجموعة مختارة من الصحفيين والمحللين والمتقنين قبل أن تنشر على مواقع الانترنت الخاصة بالاخوان. واحتوت الوثيقة على استعراض عام للشكل الذي يمكن أن يتخذه الحزب بالاضافة إلى الآراء الاجتماعية للجماعة. واعتبرت الوثيقة الشريعة والقيم الدينية الأساس في تعريف كل جانب تقريبا من سياسات الجماعة، ولكنها أيضا اعطت الدولة دورا أهم في تأمين العدالة الاجتماعية واعتبرت أن مفهوم المواطنة هو في موضع القلب من الحياة السياسية (برغم أن الجماعة كانت في السابق اعربت عن خشيتها من التهديد الذي يمثله مفهوم المواطنة للشريعة). وقدمت الوثيقة سياسة اقتصادية بدت وكأنها تمزج بين تدخل الدولة والليبرالية. وكما لاحظ الكثير من المعلقين فإن برنامج

⁸⁹المصري اليوم، 13 يناير 2007.

⁹⁰يشيع هذا المصطلح بين الاحزاب الاسلامية في كل مكان، مثل حزب العدالة والتنمية بالمغرب، وقد استخدمه باستفاضة "جيل الوسط" من الاخوان المعروفين بنهجهم الاصلاحى. انظر التقرير المختصر لمجموعة الأزمات، التيارات الاسلامية في شمال افريقيا، الجزء الثاني: فرصة مصر، مرجع سابق، 172.

⁹¹هذه هي الأجنحة السياسية للاخوان المسلمين في تلك البلاد؛ وهي اكثر محافظة من احزاب اسلامية اخرى كان يمكن الاقتداء بها، مثل حزب العدالة والتنمية في تركيا وحزب العدالة والتنمية في المغرب.

⁹²تضطلع لجنة الاحزاب السياسية بتنظيم الحياة الحزبية، ويسيطر عليها اعضاء من الحزب الوطني بمجلس الشورى، وهو الهيئة العليا في البرلمان. وقد تعرضت اللجنة للنقد المتكرر بسبب رفضها اسباغ الصفة القانونية على عدة احزاب مؤهلة للاندماج بالحياة السياسية، مثل حزب الوسط الذي انشق عن الاخوان في منتصف التسعينات والذي رفضت اللجنة طلب التصريح الخاص به ثلاث مرات. انظر تقرير مجموعة الأزمات، اصلاح مصر، مرجع سابق، ص 13 و 14.

⁹³برنامج حزب الاخوان المسلمين، الاصدار الأول.

أظهر احتياج الجماعة لاتخاذ قرارات صعبة إذا كانت تنوي حقا تكوين حزب سياسي.

وصف أحد كبار الاصلاحيين في الاخوان، والذي فضل عدم ذكر اسمه، البرنامج بأنه "فشل ذريع":

إنه برنامج مثير للسخرية ولا يأخذ في حسبانها أيا من الأمور التي وقعت في الثلاثين عاما الماضية. لقد تمت صياغة البرنامج على نحو متسرع للغاية وبدون مشاورات كافية. لقد تمت المسألة بشكل متسرع وعلى الجماعة أن تعتذر عنها، فقد اقترنت صورتنا الآن بالصورة السلبية تماما لهذا البرنامج. لقد وجدت برامج افضل محتوى من هذا البرنامج على مدى الخمسين سنة الماضية، ولكن ليس هناك أي وقفة مع الذات ولا دراسة للمحاولات السابقة. لقد فشل البرنامج في التعامل مع كيفية تواجد الاخوان في مصر. لو أردنا أن يكون لنا تواجد رئيسي على الساحة فلا بد أن نصل إلى قرارات حاسمة.¹⁰⁴

في يناير 2008 أعلن عاكف أن الجماعة قد جمدت اعادة صياغة البرنامج لكي تركز على المحاكمة العسكرية لأعضائها، وهي خطوة فهمت على أنها تعني تأجيل اطلاق البرنامج إلى أجل غير مسمى.¹⁰⁵ في الوقت نفسه سعى الاخوان لتقليل حدة خلافاتهم الداخلية. ونجحت قيادة الجماعة في أواخر 2007 في التوصل لموقف توافقي، وهو موقف يعتبره حاليا جميع الاعضاء بما فيهم المعارضين، الموقف الرسمي للجماعة إلى حين صدور صيغة البرنامج النهائية. ولم تغير الجماعة حتى الآن موقفها بخصوص النقاط الثلاث الأكثر اثارة للجدل. فقد أكدت على عدم جواز تولي الرئاسة من قبل النساء والمسيحيين، وإن كانت أقرت بأن مجلس العلماء سيبقى مجلسا استشاريا بحتا. وبشكل عام فقد وافق أعضاء الجماعة على اختلاف اتجاهاتهم على ضم الصفوف والدفاع عن الخط الرسمي حتى ولو عارضوه على مستوى شخصي. وتحول الاهتمام داخل الجماعة إلى تطوير صياغة برنامج الحزب - وهو ما يعني بقاء الباب مفتوحا أمام احتمالات التغيير في المستقبل.

لقد قررنا أن يكون البرنامج أقصر وأكثر تماسكا وأن يكون له ملاحق تتعامل مع المواضيع المستقلة، بحيث يوضع كل بند تحت مسؤولية لجنة مختلفة. في الوقت الحالي، قررنا أن

ولكن النص الأساسي - والذي اعترف بعض الاخوان بعد أن لمسوا ردة الفعل السلبية له بأنه كان مكتوبا بشكل رديء⁹⁹ - يقول اشياء مختلفة تماما.

أثار الموقف بشأن غير المسلمين والنساء تساؤلات جوهرية بشأن التزام الاخوان بالمساواة بين جميع المواطنين. وزاد من الطين بلة أن المرشد العام عاكف كان قد ادلى بتصريحات استفزازية في الأعوام السابقة، منها قوله لصحفي إنه يفضل أن يكون الرئيس ماليزيا مسلما عن أن يكون مصرية مسيحيا.¹⁰⁰

وهناك قضايا أخرى أيضا ظلت غامضة في مسودة البرنامج أو مثلت تراجعا عن مواقف كان البراغماتيون من الاخوان قد تبناها سلفا. وعلى سبيل المثال اقترحت المسودة أن يلتزم السياح بالزي الاسلامي والنظام المصرفي الاسلامي دون تقديم توضيحات لمعنى تلك العبارة. واعتبر منتقدو الجماعة هذا تأكيد على أن الاخوان غير قادرين على الفكاهة من قيود الماضي.¹⁰¹

وبينما اعرب المراقبون عن استيائهم، اندلع جدل حاد داخل الجماعة. فالبراغماتيون من اعضاء الجماعة - وبعضهم ظهر وكأنه فوجيء بمحتوى البرنامج - اتهموا القيادة باحتكار عملية الصياغة وبالفشل في تطبيق مبدأ الشورى الواجب اتباعه في الاسلام. كما اعربوا عن اسفهم للتراجع السياسي الذي مثله البرنامج، وأيدهم في ذلك كثير من الاعضاء الأقل مستوى والذين يشكلون جانبا من مجتمع البلوغرز المتنامي في صفوف الجماعة.¹⁰² وقد تم كبح جماح تلك الموجة غير الاعتيادية من النقد الذاتي غير المعتادة من قبل القيادة التي سارعت باقفال باب النقاش.¹⁰³ ولكن الجدل هذا أكد بما لا يدع مجالا للشك وجود خلافات عميقة في الرأي بين المحافظين والاصلاحيين، كما

⁹⁹مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع الاصلاحى الاخوانى عصام العريان، القاهرة، اكتوبر 2007.

¹⁰⁰حديث صحفي مع عاكف، روز اليوسف، 9 ابريل 2006، وهو الحديث الذي اشتهر في مصر بعدها باسم حديث "الطز" لأن عاكف قال ردا على استفزازات من محاوره "طز في مصر"، في اشارة إلى أن الأمة الاسلامية أهم من الشعب المصري، وهو موقف اسلامي كلاسيكي. وقد عبر بعض الاخوان الذين حاورتهم مجموعة الأزمات عن الحرج الشديد الذي سببته لهم تلك العبارة، وهو شعور شاركهم فيه الاخوان من البلوغرز في مواقعهم على الانترنت وفي منابر أخرى. انظر على سبيل المثال موقع "انا اخوان" للاخوانى الشاب والصحفي عبد المنعم حمود،

ana-ikhwan.blogspot.com.

¹⁰¹سخر محمود اباطة الوفدي من البرنامج قائلا: "هذا برنامج لعام 2007 وليس لعام 1928. ولا حاجة لقول المزيد". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع اباطة، القاهرة، يناير 2008.

¹⁰²انظر مارك لينش، "شباب الاخوان في الفضاء الافتراضي"، ميدل ايست ريبورت رقم 245، شتاء 2007؛ خليل العناني، "البلوغرز الاخوان: جيل جديد يعبر عن معارضته"، www.arabinsight.org. وهناك نظرة أشمل بخصوص الجدل الذي دار حول البرنامج تجدها في ناتان براون وعمرو الحمزاوي، "مسودة برنامج الحزب للاخوان المسلمين المصريين: محاولة للاندماج السياسي أو تراجع إلى المواقف القديمة"، ميدل ايست سيريس رقم 98، منحة كارنيجي للسلام العالمي، يناير 2008.

¹⁰³لم يكن الاخوانى البراغماتى عصام العريان مستعدا لمناقشة البرنامج بالتفصيل وأوضح أن هناك خلافات بشأنه كما هو متوقع في أي منظمة سياسية وأنه لا يجب اعتبار المسودة الأولية موقفا نهائيا للجماعة. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القاهرة، اكتوبر 2007.

¹⁰⁴مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول اخوانى رفيع المستوى، القاهرة، مارس 2008. وقد أعرب اعضاء آخرون في الاخوان، بالذات من خارج القيادات السياسية والكوادر الادارية علنا عن آراء مماثلة في حديثها. ووصف أحد الاخوان البرنامج بأنه يظهر أن "الركود الايديولوجي للاخوان المسلمين هو جزء من الأزمة السياسية في مصر ملاحظا "غياب عقلية التجدد السياسي" و"هيمنة عقلية الفقه والرسميات القانونية واتساع الهوة بين المفكرين والممارسين للسياسة". انظر حميد عبد المجيد القويسي، "الدلالات السياسية لأزمة برنامج حزب الاخوان"، www.islamonline.net، 22 نوفمبر 1952.

¹⁰⁵مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع المحلل السياسي خليل العناني، القاهرة، يناير 2008.

تم اختيار كل المرشدين العاملين من صفوف تلك المجموعة كما تولى أعضاؤها معظم المناصب القيادية الأخرى بالجماعة بما في ذلك منصب الأمين العام. وينصح منتقدو الجماعة بتخلي تلك المجموعة عن القيادة لصالح جيل أصغر سنا وأقدر على حل الخلافات القائمة بشأن برنامج الجماعة ودورها السياسي في الحياة العامة.¹¹²

يعد الخلاف بين القيادة المسنة وجيل الوسط، والذي بدأ في السبعينات، أكثر الخلافات وضوحا. ولكنه ليس الخلاف الوحيد داخل الجماعة. فهناك مناقسة داخلية يشارك فيها جيل ثالث (حاليا في أواخر الثلاثينات والأربعينات من العمر) يحتل مناصب الادارة الوسطي في التسلسل القيادي للجماعة وجيل رابع (في العشرينات وأوائل الثلاثينات من العمر) بدأ في الظهور خلال العقد الماضي.¹¹³ ولا تعود الانقسامات بالضرورة إلى الخلافات الايديولوجية: فبينما يميل القادة المسنين إلى المواقف المحافظة، يوجد من بين صغار السن من تأثروا بتصادم الفكر السلفي؛ كما يوجد شباب تكون وعيهم خلال التقلبات السياسية في عام 2005 ولذا فهم أكثر استعدادا للانخراط في الأنشطة السياسية ومنفتحون للتعاون مع قوى المعارضة غير الاسلامية. وتلك الفئة الأخيرة قد بنت جسورا للتواصل مع نشطاء المجتمع المدني وهي تحاول من خلال مواقع الانترنت الخاصة بالجماعة طرح مسألة دمج الجماعة في الحياة السياسية على أنها قضية حقوق مدنية وانشائية وليست قضية دينية.¹¹⁴

هناك خلافات داخلية اخرى. فقد ظلت الجماعة عموما تحت سيطرة من يسمون بالأعضاء الاداريين، وهم أولئك الذين يديرون مؤسسات وأموال الاخوان على المستوى القومي وأيضا على مستوى المحافظات، وهناك أعضاء "تقنيين" يشاركون في العمل السياسي في البرلمان والنقابات المهنية، وهناك أيضا شخصيات عامة لها تأثير أقل في اتخاذ القرارات داخل الجماعة.¹¹⁵ وتميل الكتلة البرلمانية للاخوان عموما إلى الاستماع لآراء قيادة الجماعة، كما يقول زعيم الكتلة البرلمانية محمد سعد الكتاتني:

هناك علاقة قوية بين أعضاء البرلمان ومكتب المرشد. وأنا شخصيا أعود إليه في كثير من الأمور الهامة، ورغم اختلافي

والستينات. ويعد كتابه "علامات على الطريق"، والذي كتبه في السجن قبل اعدامه بقليل، من مصادر الالهام الرئيسية للإيديولوجيات الجهادية.

¹¹² اعرب خليل العناني عن هذا الرأي في "تجديد فكر الاخوان"، ديلي نيوز ايجبت، 21 مايو 2008.

¹¹³ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع المحلل السياسي خليل العناني، القاهرة، اكتوبر 2007.

¹¹⁴ نشط الاخوان الأصغر سنا من الاخوان عندما تم سجن ومحاكمة 40 من قيادات الجماعة، حيث وصفوا هذا العمل بأنه يمثل اعتداء من النظام على المصلحين السياسيين، وهم مهتمون بإثارة التعاطف مع الاخوان بصفتهم جماعة "اسلامية معتدلة". انظر www.ikhwanonline.com وأيضا www.ikhwanweb.com.

¹¹⁵ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع خليل العناني، مرجع سابق. ظهرت التفرقة بين الاخوان في مراكز "ادارية" والاخوان في مراكز "تقنية" في الكتابات النقدية عن الجماعة في السنوات الأخيرة. أنظر حسام تمام، تحولات الاخوان المسلمين (القاهرة، 2006)؛ و خليل العناني، الاخوان المسلمين: شيخوخة تصارع الزمن؟ (القاهرة، 2007).

نحل الجدل بشكل ديمقراطي. لقد ادلينا بأصواتنا ووافق كل عضو الآن على الالتزام بهذا القرار.¹⁰⁶

وألقي هذا الجدل الضوء على جانب اشكالي آخر، وهو مدى التزام الجماعة بالديمقراطية الداخلية.

في ظاهر الأمر، تتمتع الجماعة بمؤسسات شبه ديمقراطية وتعتمد اجراءات تضمن التشاور مع اعضائها بخصوص الامور الداخلية. ولكن في الواقع العملي يتركز صنع القرار في أيدي حفنة من كبار القيادات. ويلاحظ أن أهم الأجهزة الديمقراطية في الجماعة، وهو مجلس الشورى المكون من 75 عضوا يختارون من قبل المجالس المحلية للجماعة، لم ينعقد منذ عام 1995.¹⁰⁷ ومعظم القرارات الأساسية يتم اتخاذها إما من قبل مجلس المرشد العام وهو الجهاز الإداري الذي يدير الأمور اليومية للجماعة، أو من قبل مجلس الارشاد وهو مكتب سياسي يختار اعضاؤه الخمسة عشرة من مجلس الشورى ويقوم بالاشراف على القرارات الهامة عن طريق عقد مشاورات غير رسمية مع القيادات الموجودة بالمحافظات. ويعود هذا الاسلوب في جانب منه إلى القيود الأمنية وأيضا إلى حقيقة أنه في خلال السنوات القليلة الماضية كان الكثير من قيادات الجماعة في السجن. ومع هذا لا يجب نسيان أن الجماعة تدار بأسلوب اوتوقراطي يعتمد على السرية ويتضمن توقيرا بالغا للأعضاء الأكبر سنا (والأقل مرونة). وكما قال قيادي كبير في الاخوان:

تتكون القيادة الحالية من اناس خبروا فقط التعذيب والسجن وهم يعانون من هوس الاضطهاد إلى حد يجعلهم لا يرون سوى وجهة نظر واحدة من كل موضوع. وهناك حاجة لقيادة اصغر سنا ومتمرسه في الأنشطة الانتخابية. وأغلب القيادات الحالية محافظة للغاية ومهتمة بالدفاع عن نفسها أكثر من اهتمامها بمستقبل الجماعة.¹⁰⁸

وردا عما إذا كانت آراؤه تلك تحظى بقبول واسع داخل الجماعة، قال القيادي ذاته: "تلك المجموعة الضيقة الأفق لا تتمتع بالقبول الواسع، ولكنها في موقع القوة."¹⁰⁹ وهذا التيار يوصف كثيرا بأنه "مجموعة 1965"،¹¹⁰ وهو مصطلح يشير إلى الاعضاء الذين عانوا من ضراوة القمع في أيام جمال عبد الناصر ويذكر لهم أنهم قاموا بأول تعديل ايديولوجي كبير في تاريخ الجماعة عندما نشروا الكتابات التي قام فيها المرشد العام الراحل حسن الهضبي بتفنيد أفكار سيد قطب الراديكالية.¹¹¹ وعلى مر العقدين الماضيين

¹⁰⁶ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع نائب المرشد العام محمد حبيب، القاهرة، مارس 2008.

¹⁰⁷ المرجع السابق.

¹⁰⁸ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عضو قيادي بالاخوان، القاهرة، مارس 2008.

¹⁰⁹ المرجع السابق.

¹¹⁰ تلك المجموعة والتي تتضمن المرشد العام مهدي عاكف والأمين العام محمود حافظ وعضو مجلس الارشاد محمد غزلان - وكلهم في السبعينات من العمر - توصف دائما بأنها الأقوى داخل الجماعة. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع اخواني سابق، القاهرة، فبراير 2008.

¹¹¹ انظر التقرير المختصر لمجموعة الأزمات، فرصة مصر، مرجع سابق. كان سيد قطب عضوا قياديا ومنظرا للاخوان المسلمين في الخمسينات

الجماعة على انتقاد منهج الحكومة النيوليبرالي ثم خرجت ببرنامج يتشابه جدا مع افكار الحكومة.¹²¹ ويشمل الغموض أيضا مسألة العلاقات مع اسرائيل، حيث أكدت القيادات البراغماتية نيتها في احترام معاهدة كامب دافيد¹²² بينما تم رفض هذا التوجه من قبل المرشد العام عاكف (الذي يقول بأن "كلمة إسرائيل ليست في قاموسه")¹²³ وتبع ذلك صياغة أكثر حرصا تقول بأن المعاهدة المذكورة يجب أن تخضع لاستفتاء شعبي.¹²⁴ ويعود هذا الغموض في جانب منه إلى حاجة الجماعة إلى التوفيق بين توجهاتها الايديولوجية وميول مؤيديها من جهة ورغبتها في تفادي قمع أشد علي يد النظام من جهة اخرى. ولكن في غياب الحد الأدنى من الوضوح سيصعب على الجماعة تهدئة المخاوف المحلية والعالمية وبناء علاقات سليمة مع بقية القوى السياسية المصرية.¹²⁵

مع البرنامج في بعض نقاطه، فبعد أن أنهت المناقشات لم يكن أمامي سوى الالتزام. وأنا اعتبر الحوار تطورا ايجابيا.¹¹⁶

وليس من الواضح حتى الآن كيف سيقوم حزب سياسي اخواني بالعمل أو كيف سيتعامل مثل هذا الحزب مع قيادة الجماعة. وكما قال زعيم الكتلة البرلمانية:

من السابق لأوانه التعامل مع مسألة العلاقة بين الجانب الدعوي والجانب السياسي - إذ لم يتم اتخاذ أي قرار بعد بهذا الشأن. ولكن في رأيي الخاص لا بد أن يكون هناك فصل كامل ماليا واداريا بين الاثنين، لأن الحزب لا بد أن يكون قادرا على ضم غير المسلمين وهذا أمر يتناقض مع الجانب الدعوي. وأفضل أيضا أن استقيل من عضويتي في الجماعة لكي التحق بالحزب. وعندها سوف يقوم الحزب بصياغة برنامجه الخاص. والبرنامج الحالي يمكن تغييره لاحقا - فليس هناك شيء في السياسة يستعصى على التغيير.¹¹⁷

من الواضح أن الاخوان المسلمين قد تغيروا بمضي الوقت. ومنذ تولي عاكف منصب المرشد العام في 2004، قامت الجماعة باصدار "المبادئ العامة للإصلاح"، وتبنت قضايا تداول السلطة وحكم القانون والحكم الديمقراطي. وقام نواب الجماعة في مجلس الشعب بالدفاع عن تلك المبادئ. والتحدي الآن يتمثل في قيام الجماعة بتوضيح مواقفها وحل الخلافات الداخلية المتعلقة بشأن امور عدة منها دور الشريعة في الحياة العامة¹¹⁸ والديمقراطية التنظيمية.¹¹⁹

هناك أيضا غموض في امور اخرى بينها مسألة الخلافة الرئاسية، حيث أيدت الجماعة وعارضت على التوالي ترشيح جمال مبارك.¹²⁰ وبخصوص السياسات الاقتصادية، دأبت

معروف تموله السعودية)، 23 مايو 2008. جاء هذا التحول في أعقاب الاحكام القاسية التي صدرت في محاكمة قيادات الاخوان.

¹²¹ يعود الغموض في موقف الجماعة تجاه التصاعد الأخير في الحركات العمالية - وهو أحد التغيرات الهامة على الساحة الاجتماعية والسياسية في العقود الأخيرة - في جانب منه إلى كون معظم القيادات تنتمي إلى الطبقة المهنية والمتوسطة، وبعض القيادات الاخوانية الهامة هم من اصحاب المصانع الأثرياء، برغم أن مؤيدي الجماعة أغلبهم من الفقراء. ولوحظ عندما كانت مدينة المحلة الكبرى الصناعية على وشك القيام باضراب كبير في أحد مصانع النسيج التابعة للقطاع العام في 6 ابريل 2008 أن سعد الحسيني، وهو عضو الاخوان في البرلمان عن تلك المدينة وأحد اصحاب المصانع بها، لم يؤيد الاضراب. مقابلات اجرتها مجموعة الأزمات مع عمال وسكان محليين، المحلة الكبرى، ابريل 2008.

¹²² في مقابلة مع الموقع الاسلامي www.islamonline.net، قال الاصلاحى الاخوانى عصام العريان إن أي حزب سياسي منبثق عن الاخوان سوف يحترم الاتفاقات القائمة حتى ولم تقبلها الجماعة ذاتها. ويلاحظ أن قسما كبيرا من المعارضة، بشقيها العلماني والاسلامي، يرفض اتفاقية كامب دافيد ويعدها غير مشروعة اما على أساس أن اسرائيل لم تلتزم بالسعي للسلام مع الفلسطينيين أو أن الاسلوب الذي توصل به الرئيس أنور السادات لعقد تلك الاتفاقية لم يكن مشروعا.

¹²³ الحياة، 10 نوفمبر 2007.
¹²⁴ مقابلة اجرتها مجموعة الأزمات مع النائب الأول للمرشد العام محمد حبيب، القاهرة، مارس 2008.

¹²⁵ كما أوضحت مجموعة الأزمات، هناك شكوك بين صفوف المعارضة بأن أولوية الجماعة هي "أسلمة" المجتمع وأنها مستعدة للتهاون في قضايا الاصلاح السياسي في مقابل دعم الحكومة لسياساتها الاجتماعية. انظر تقرير جماعة الأزمات، اصلاح مصر، مرجع سابق. ويلاحظ أن صعود الجماعة السياسي في الثمانينات والتسعينيات تزامن مع تصاعد التدين بين عامة الشعب - "الأسلمة من تحت" - وأيضا مع سياسات حكومية أكثر محافظة - "الاسلمة من فوق". ويقول القيادي الاخواني المعروف عصام العريان إن "النظام يتصرف أحيانا وكأنه أكثر اسلاما منا". مقابلة اجرتها مجموعة الأزمات، القاهرة، اكتوبر 2007.

¹¹⁶ مقابلة اجرتها مجموعة الأزمات، زعيم كتلة الاخوان البرلمانية محمد سعد الكتاتني، القاهرة، مارس 2008.

¹¹⁷ المرجع السابق.
¹¹⁸ قارن على سبيل المثال اصرار الاخوان البراغماتيين على مبدأ المواطنة والحقوق المتساوية لغير المسلمين مع دعوة القيادي الاخواني والزعيم الديني الشيخ عبد الله الخطيب إلى حظر بناء الكنائس.

¹¹⁹ في يناير 2006، وبينما كان الاخوان المسلمون يؤكدون على مؤهلاتهم الاصلاحية، قال عاكف إن الجماعة سوف تقوم بتعديل لائحته الداخلية لتضع حدا على فترة بقاء المرشد العام في منصبه. وهي خطوة تمثل قطيعة مع تاريخ الاخوان الذين استمر مرشديهم العاميين في مناصبهم مدى الحياة. وقال قيادي اخواني: "إنه سيكون رائعا أن يرى المرء مرشدين عامين سابقين" - والإشارة هنا إلى ضرورة أن تقدم الجماعة القدوة في هذا الصدد بعد أن كافتحت لوضع قيود على فترة رئاسة الجمهورية. مقابلة اجرتها مجموعة الأزمات، القاهرة، مارس 2008. وفي المقابل تقول القيادة السياسية للاخوان إن الاصلاح الداخلي والانتخابات ليست أمورا يسهل القيام بها في وقت تتعرض فيه الجماعة للقمع. انظر الحوار مع عبد المنعم أبو الفتوح، www.ikhwanweb.com، 16 ابريل 2006.

¹²⁰ في 2005 و2006 أعلنت أغلب قيادات الاخوان أنها لن تعترض على جمال مبارك كرئيس لو تم انتخابه بشكل مشروع. ولكن آخر المواقف العلنية للمرشد العام يفيد بأن الجماعة تعارض "توريث السلطة" على أساس أن التعديلات الدستورية صيغت خصيصا من اجل دعم فرص جمال مبارك في الانتخابات. مقابلة مع مهدي عاكف، www.elaph.com (موقع اخباري

IV. نحو الاندماج؟

مجموعة سياسية تستخدم الدين في الترويج لنفسها لن يكون الحفاظ على التوافق ممكناً.¹²⁹

حتى الآن فإن ردود الجماعة – والتي تصر على أن تعديل المادة 5 من الدستور غير قانوني بسبب الإشارة إلى الشريعة في المادة 2 – لم تتفق احداً. فالأخوان يتجاهلون حقيقة أن الشريعة تسمح بفقد من الحرية في التفسير وأن تاريخ مصر في القرن الماضي يظهر أن دور الدين في الحياة العامة قد يزيد أحياناً ويقل أحياناً أخرى. ويبدو من موقف الجماعة أنها تعتقد أن آراءها المحافظة هي وحدها الجديرة بالاتباع، وهو أمر يتجاهل الجدل المحتدم في العالم الإسلامي حول كيفية تطبيق الشريعة ويتجاهل أيضاً خبرات الحركات الإسلامية الأخرى التي نجحت في الفصل ما بين أنشطتها الدعوية من جهة والسياسات المرنة والبراغماتية لأحزابها السياسية من جهة أخرى.

من الضروري أن يتواصل الإخوان المسلمون بشكل أكثر انفتاحاً واتساقاً مع غيرهم من التنظيمات السياسية وقوى المجتمع المدني، بالذات فيما يخص القضايا الإشكالية ويفضل البدء بقضية حقوق غير المسلمين، وهي القضية التي أثارت قلقاً عارماً بين صفوف المسيحيين والمسلمين على حد سواء، وبالذات بعد اندلاع أعمال عنف طائفي متزايدة في العقد الماضي. وكما لاحظ احد الأقباط الذين شاركوا في الحوار الديني بين الأقباط والأخوان المسلمين:

المشكلة هي وجود قدر هائل من عدم الثقة أحياناً نشعر – نحن المسيحيون وأيضاً المسلمون العلمانيون – بأنهم ذنب في ثياب حمل. وتاريخياً فإن رسالتهم كانت مزوجة في محتواها. هناك دائماً مخاوف من أنهم لو وصلوا إلى السلطة فسيقولون إنهم يريدون دولة إسلامية مثل إيران. فكرة الحزب الديني مرفوضة لدينا كأقباط وهي أيضاً مرفوضة من جانب النظام المصري. ويتعين على الإخوان أن يقولوا بصريح العبارة إنهم يقبلون المسيحيين كمواطنين كاملين وليس كأهل ذمة.¹³⁰ مع هذا فالنظام يخطئ باعتقاله الإخوان المسلمين، والأفضل هو تشجيعهم على الاندماج وعلى التخلي عن النكهة الدينية التي يتضمنها برنامجهم، وبالذات التخلي عن شعار "الإسلام هو الحل" وعن الدعوة لإقامة دولة إسلامية.¹³¹

في الواقع فإن الإخوان المسلمين قد تناقشوا فيما بينهم بشأن استخدام هذا الشعار – والذي تستخدمه الحكومة كذريعة لقمع مرشحي الإخوان في الانتخابات. وبالرغم من التعلق الواضح بذلك الشعار الذي أقرن باسم الجماعة فإن هناك ما يشير إلى استعداد الإخوان للتخلي عنه.

برغم أن الخطاب الاصلاحى الذي تبناه الحزب الوطنى خلال عام 2005 ترك انطباعاً بأن النظام ينوي اتباع اسلوب اكثر ليبرالية في الحكم، فإن الطريقة التي جرت بها الانتخابات البرلمانية (وغيرالبرلمانية) وأيضاً حملات القمع المتتالية للمعارضة والمنشقين، بالإضافة إلى مضمون التعديلات الدستورية في عام 2007، توحى بالعكس تماماً. ولم يعد هناك مجال للشك في أن النظام لن يسمح في الوقت الحالى على الأقل للاخوان المسلمين بالتنافس في الانتخابات بشكل حر.¹²⁶ ولا يعتقد أغلب المعلقين والناشطين السياسيين، بما في ذلك الاخوان، أن هذا الوضع قد يتغير كثيراً قبل حل مسألة الخلافة السياسية.¹²⁷

ولكن هذا لا يعني انتفاء القدرة على العمل السياسي. بعد انتهاء الانتخابات المحلية في ابريل 2008 لم تعد هناك انتخابات اخرى يمكن أن تستخدم في لعبة اللشد والجدب بين الجماعة والمعارضة حتى حلول موعد الانتخابات البرلمانية في أواخر 2010. ويجب أن يستخدم الاخوان والعناصر الاصلاحية داخل النظام تلك الفترة لفتح الطريق أمام دمج الجماعة في الحياة السياسية وإن على المدى البعيد. وهي مهمة تتطلب توضيح بعض الأمور التي تعرقل فرص الدمج الكامل للجماعة في المشهد السياسي.

طالما كان الاخوان المسلمون يؤكدون رغبتهم في خوض الانتخابات وفي تشكيل حزب سياسي، فإن عليهم أن يتعاملوا مع النقد الرئيسي الذي يوجهه لهم النظام ومعه جانب كبير من المعارضة السياسية والمجتمع المدني، والمتمثل في أن اعتمادهم على الخطاب الديني يشكل خطراً على الوحدة القومية ويسبب احباطاً للأقباط المصريين؛ وأنهم ما زالوا ملتزمين بإقامة دولة اسلامية؛ وأنهم حتى لو وصلوا إلى السلطة بشكل ديمقراطي فسيديروا ظهورهم لقواعد اللعبة الديمقراطية.¹²⁸

ويؤكد المسؤولون خشيتهم من اندلاع الفتنة الطائفية:

هذا البلد مبني على مبدأ المواطنة. لا يمكننا مزج الدين والسياسة، فلدينا أقلية مسيحية ونحن نفتخر دائماً بوحدتنا الوطنية. أنظر حولنا، انظر إلي ما يحدث في لبنان والعراق، اننا محاطون بالصراع الطائفي. الفتنة الطائفية تتصاعد في أنحاء المنطقة ونحن نريد أن نحمي بلدنا. وطالما كان لديك

¹²⁶ بناء على الطريقة التي يتعامل بها النظام مع المعارضة العلمانية، يمكن القول بأنه غير مستعد لقبول أي منافسة حقيقية، من الإخوان المسلمين أو غيرهم.

¹²⁷ "فرص المصالحة بين النظام والإخوان المسلمين قبل انتقال السلطة معدومة على الإطلاق، أي صفر في المائة." مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عمرو الشويكي، المحلل السياسي بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مارس 2008.

¹²⁸ يرد الإخوان المسلمون بأن العداء الذي تبدي في أغلب الصحف وبين النخبة السياسية (سواء كانت مؤيدة للحكومة أم لا) لا يعبر عن اتجاهات الرأي العام، ويشيرون إلى نتائج الانتخابات كدليل على ذلك. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع أعضاء في الإخوان المسلمين، القاهرة، أكتوبر 2007 – مارس 2008.

¹²⁹ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع علي الدين هلال، العضو البارز في الحزب الوطني، القاهرة، مارس 2008.

¹³⁰ أهل الذمة هم المسيحيون واليهود المقيمين في أرض الإسلام، وفقاً للمصطلح الإسلامي التقليدي. وهم معفون من الخدمة العسكرية وإداء الزكاة (ضريبة دينية تعد أحد أركان الإسلام الخمسة) ولكنهم ملزمون بدفع الجزية وعليهم تقبل مكانة من الدرجة الثانية في المجتمع. وحتى وقت قريب كان الإخوان يؤيدون تطبيق نظام الذمة على المسيحيين واليهود المصريين.

¹³¹ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع يوسف سيدهم، القاهرة، يناير 2008.

مثل الرسالة ومصر بخير،¹³⁴ تتنافس الآن مع الاخوان المسلمين في تقديم الخدمات الاجتماعية. وقد يقود هذا إلى موجة أخرى من العنف – ليس العنف الديني ولكن العنف الاجتماعي.¹³⁵

هناك مزايا أخرى لفتح الحلبة السياسية.¹³⁶ فتتوحد الحياة السياسية لن يرغم النظام وحده ولكن الاخوان أيضا على التنافس، فهم سيواجهون منافسة محتملة من قبل الاحزاب التي طال انتظارها لفرصة العمل السياسي، مثل الوسط (شكله اعضاء سابقون في الاخوان المسلمين) والكرامة (منشق عن الحزب الناصري). وهناك امكانية لانضمام الاخوان ذوى العقليّة الاصلاحية إلى تلك الاحزاب لو ثبت أن الجماعة غير راغبة أو قادرة على التخلي عن خلفيتها الايديولوجية التي لم تعد مواكبة للعصر. وفي رأي محلل مصري:

لا أعتقد أن المعتدلين يمثلون حقيقة أكثر من 15 في المائة من الجماعة، ولكن لو سمحت الظروف بتشكيل حزب سياسي ذي مرجعية سياسية فالأغلب أن المعتدلين سيتركون صفوف الجماعة وينخرطون في العمل السياسي تحت قيود ايدولوجية أقل. ولكنهم لن يقوموا بهذا ما لم يكن هناك مكاسب يمكنهم تحقيقها. إن فصل الدعوة عن السياسة له ثمن ما، فالخلف بين الاثنين هو ما جعل الاخوان المسلمين أكثر فعالية من أي قوة سياسية أخرى في مصر.¹³⁷

وباختصار فإن أهم ما في موضوع دمج الاخوان المسلمين في الحياة السياسية ليس تحديث ايدولوجية الجماعة أو تخفيف قيود النظام على الاخوان فحسب، وإنما تحرير المناخ السياسي العام وانهاء الاستقطاب القائم بين النظام والاخوان، وهي امور لا يمكن تحقيقها إلا بجعل النظام السياسي أكثر انفتاحا وتقديم خيارات حقيقية للناخبين.

ويحتاج النظام أيضا إلى تحديد موقفه. وبرغم أن المادة 5 تحظر قيام الاحزاب الدينية، فمن غير الواضح ما إذا كانت تلك المادة تسمح لجماعة اسلامية مثل الاخوان المسلمين بتشكيل حزب مستقل وما هي الضمانات التي يمكن تقديمها لإثبات أن الحزب ليس دينيا. وبرغم أن المسؤولين يقولون إن شعار الاخوان المسلمين غير قانوني فإنهم لا يوضحون ما يعنوه بالضبط باستخدام الدين في السياسة، بالذات لو لاحظنا شيوع استخدام اللغة الدينية بين المرشحين من مختلف الاتجاهات السياسية.¹³² ويمكن للحكومة أيضا أن تصر على أن أي برنامج حزبي يجب أن يتجنب التفرقة على أساس الدين (وهو شرط لم تلتزم به الجماعة عندما اقترحت عدم جواز تولي الرئاسة لغير المسلمين). ويعطي الوضع الحالي، الذي يمكن فيه لحركة محظورة الاشتراك في الانتخابات بمرشحين مستقلين، فرصة للنظام لتقليل مشاركة الاسلاميين الرسمية، ولكن الثمن باهظ: فالجماعة تستمر في الخلط بين انشطتها الدعوية والسياسية – وهو خلط يقول البعض إنه سر نجاحها – والنظام لا يمكنه ممارسة اشراف حقيقي على الجماعة بوصفها منظمة سياسية.

يمكن للنظام تشجيع الجماعة على الارتقاء بنفسها من خلال اعطائها مساحة مناسبة للحركة. ومن الضروري بالذات أن يتوقف النظام عن استخدام تهمة "الانضمام إلى جماعة محظورة" كذريعة للاقاء الاخوان في السجون طالما انهم لم يرتكبوا أي جريمة أخرى. إن المواجهة المستمرة تعقد مهمة الاصلاح الايديولوجي وقد تفقد ببعض صغار السن من الاخوان إلى الراديكالية أو ربما إلى العنف. وكما لاحظ خليل العناني، الخبير في الشؤون الاسلامية:

أخشى أن المواجهة مع النظام ستفقد إلى السلفية، بمعنى أن الناس سينصرفون عن السياسة وينسحبون من المجتمع. هناك الكثير من الاسلاميين الذين يشعرون بأن ممارستهم للسياسة لم تمنحهم الفرصة لزيادة نفوذهم وهو ما أعطى المحافظين الفرصة لقيادة تلك الحركات. إن سياسة القمع سوف تجعل الاسلاميين أكثر تخوفا من السياسة. والظاهرة الجديدة هي تزايد شعبية الدعوة السلفية وغلبة الجانب الروحاني على الخطاب الاسلامي. هناك منظمات مثل الجماعة الشرعية نجحت في توطيد مراكزها وهي من الناحية الدينية أكثر تأثيرا من الاخوان المسلمين.¹³³ وبعض الجماعات الأخرى،

¹³² في غضون الحملة الانتخابية التي سبقت الانتخابات المحلية في ابريل 2008، استخدم بعض المرشحين شعار "الاصلاح هو الحل" – في تعديل على الشعار الأصلي، حيث يلاحظ التناغم بين كلمة "الاصلاح" و"الاسلام". ويبدو أن هناك اختلافات في الرؤية داخل المنظمة. "الاسلام هو الحل ليس عقيدة نتبناها، وإنما مجرد شعار. نحن ننظر إلى هذه المسألة بمرونة". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع زعيم الكتلة النيابية للاخوان محمد سعد الكتاتني، مارس 2008. ولكن نائب المرشد العام حبيب يتعامل بحرص أكثر مع تلك المسألة، وفي رأيه أن "القضية ليست الشعار أو القيم الخاصة بنا، ولكن المسألة ببساطة هي أن النظام لا يريد أي منافسة". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القاهرة، مارس 2008.

¹³³ الجماعة الشرعية وأيضا الدعوة والتبليغ هما منظماتان محافظتان وملتزمان بالمنهج السلفي في الدعوة ويعتقد أن تأثيرهما الثقافي قد تزايد بين المصريين المسلمين.

¹³⁴ الرسالة ومصر بخير هما منظماتان دينيتان محافظتان ولهما نشاط في مجال الاعمال الخيرية.

¹³⁵ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع العناني، القاهرة، يناير 2008.

¹³⁶ انظر تقرير مجموعة الأزمات، اصلاح مصر، مرجع سابق.

¹³⁷ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عمرو الشوبكي، القاهرة، مارس 2008.

V. الخلاصة

الذي يتسم به النظام السياسي وإحساس الكثيرين بأنهم يعيشون على الهامش، هي أمور تهدد الاستقرار على المدى البعيد.

إن النظام، الذي عمد إلى احتواء الإخوان في الماضي، سمح لهم بحرية غير عادية في الفترة السابقة لانتخابات 2005 البرلمانية، وأتبع هذا بحملة قمع واسعة ومستمرة ضد كل أشكال المعارضة. واستغل النظام الإخوان المسلمين في تخويف القوى الأجنبية والمحلية وحملهم على القبول بالأمر الواقع.¹³⁹ ولكن هذا السلوك والذي يهدف إلى تحقيق فوائد قصيرة المدى لا يمكن أن يكون مربحا على المدى البعيد. فمع حرمانهم من المشاركة السياسية الفعالة، لجأ المصريون إلى الاحتجاجات والعصيان المدني للتعبير عن استيائهم وأحيانا غضبهم من نظام الحكم.

الخلاف حول دور الإخوان المسلمين في الحياة السياسية ليس جديدا، بل يعود إلى فترة ما قبل النظام الجمهوري الحالي. لذا فمن غير المستغرب أن تقاوم السلطات أي تغيير في منهجها وتحاول التمسك بذات السياسة التي اتبعتها تجاه الإخوان في الخمسين سنة الماضية، وهي سياسة أدت إلى تقوية الإخوان على حساب التيارات السياسية الأخرى. وفي الواقع فإن قوة الإخوان المسلمين الحالية ما هي إلا دليل قاطع على الحاجة إلى منهج جديد. فالقيود التي وضعها النظام على الحياة السياسية اعطت دفعة مقصودة أو غير مقصودة لمنظمة خليطة استطاعت بفضل موقعها المتفرد أن تتجنب القيود المفروضة على الأحزاب السياسية وتستمر في العمل خارج الإطار القانوني الضيق.

المطلوب الآن هو تحرير حقيقي للمشهد السياسي وتعريف واضح للحدود التي يمكن من خلالها لحزب ذي مرجعية اسلامية أن يمارس عمله. مثل هذا التحرير يمكن أن يدفع بالجماعة إلى الفصل بين انشطتها السياسية والدينية وتوضيح موقفها بشأن القضايا السياسية والاجتماعية الشائكة. هذا الأمر سيتم على الأرجح على حساب الاحتكار شبه الكامل الذي يمارسه الحزب الوطني على الحياة السياسية. ولكنه سيؤدي أيضا إلى انهاء حالة الاستقطاب غير الصحي القائمة حاليا بين الإخوان المسلمين والحزب الوطني، والتي يمكنها لو استمرت الاوضاع في التدهور أن تقلب الأوضاع في صالح الإخوان.

القاهرة/بروكسل، حزيران/ يونيو 2008

الأرجح في الوقت الحالي هو أن يتعامل النظام مع مسألة دمج الإخوان المسلمين وكأنها مسألة أمنية فحسب وليست سياسية. وهو أمر لا يختلف فيه وضع الاسلاميين إلا قليلا عن وضع القوى العلمانية: فالنظام لا يقبل سوى احزاب المعارضة المستأنسة نسبيا، بينما يضع قيودا مرهقة على حركة السياسيين والجماعات القادرين على التنظيم واكتساب التأييد الشعبي. وبهذا المفهوم فإن السنتين الماضيتين - اللتين تخللتها حملات قمع ضد الإخوان المسلمين ونشطاء كفاية وسياسيي المعارضة مثل أيمن نور - شهدنا تراجعا إلى ممارسات الماضي بعد فترة من الانفتاح النسبي لم تدم سوى شهور معدودة في 2005.

ليس هناك مجال لإضاعة الوقت. فمعظم النخبة السياسية وقسم متزايد من الرأي العام قد فقد الثقة في نظام الحكم، بدليل تفهقر نسبة المشاركة في الانتخابات.¹³⁸ وفي ظل عدم اليقين السائد بخصوص خلافة مبارك وعدم الشفافية في طريقة صنع القرار، فإن الاحساس بالأزمة يتصاعد متزامنا مع أوضاع اقتصادية واجتماعية هي الأسوأ في الأعوام الأخيرة. وبرغم نمو الناتج المحلي الاجمالي بمعدل يفوق 7 في المائة فإن الاحوال الاقتصادية لأغلب المصريين قد تدهورت منذ 2008.

لقد ارتفعت اسعار السلع الأساسية بشكل فلكي مما أدى إلى اندلاع موجة من الاضرابات والاحتجاجات في أنحاء البلاد. وفي مارس 2008 أدى النقص في انتاج الخبز المدعم، بسبب سوء الادارة وارتفاع الاسعار العالمية للخبز، بالرئيس مبارك إلى اصدار تعليمات للجيش بالاشراف على انتاج وتوزيع الخبز؛ وقارن كثير من المحللين الوضع بمظاهرات الخبز عام 1977، وهي اعنف الاضطرابات الاجتماعية في تاريخ مصر المعاصر. بعد ذلك بأسابيع، في 6 ابريل 2008، وفي اعقاب دعوة ناشطي الحركات العمالية واليسار إلى اضراب عام للاحتجاج على ارتفاع الاسعار وانخفاض المرتبات، وقعت احداث شغب في مدينة المحلة الكبرى أدت إلى وقوع قتييلين وجرح المئات وتدهور ملحوظ في المناخ السياسي.

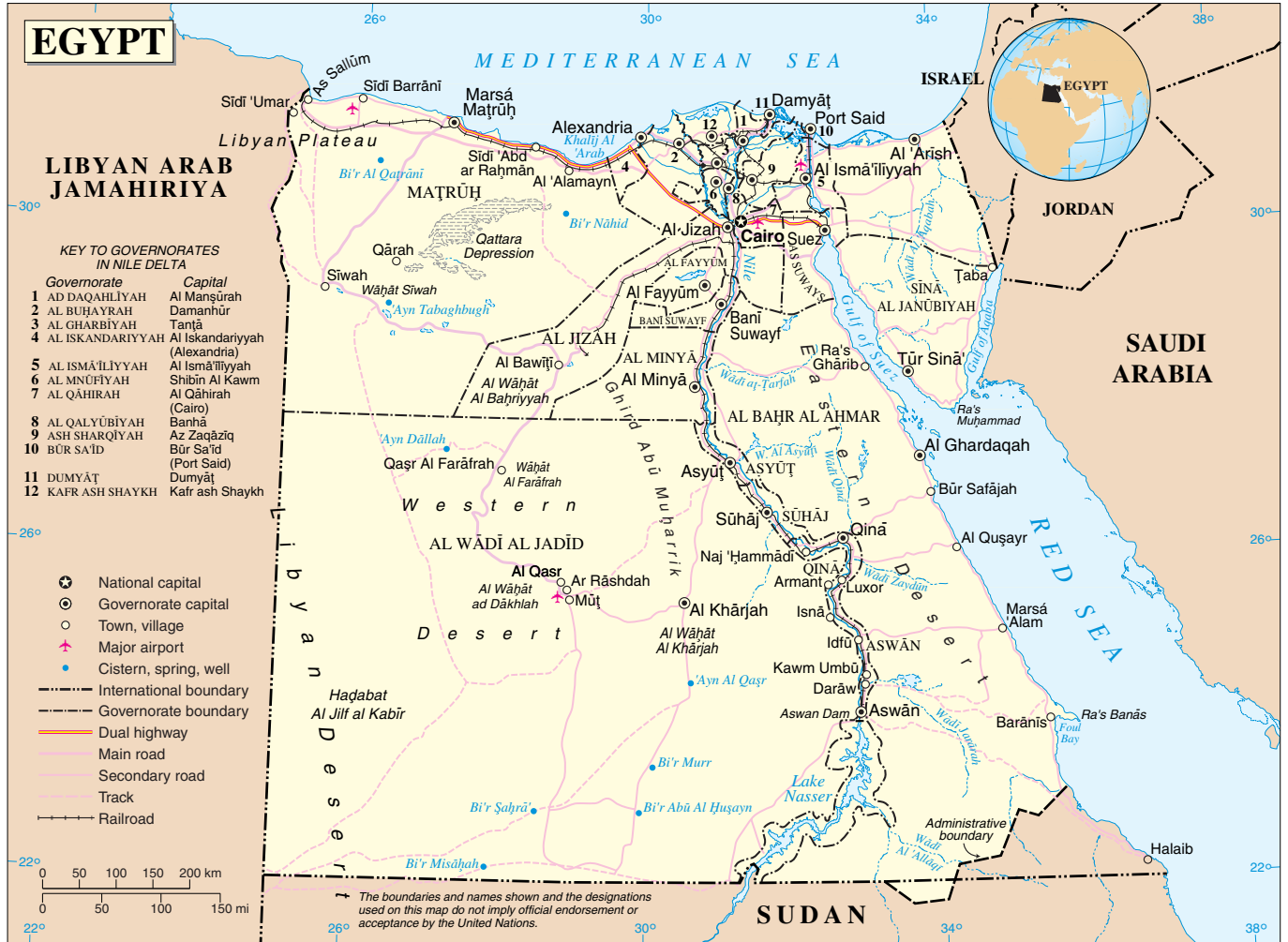
لم يلعب الإخوان المسلمون دورا ملحوظا في تلك الاحداث. فبسبب انشغالهم بالمواجهة الانتخابية مع النظام، لم يكن لهم سوى دور محدود وثانوي في المظاهرات المعادية للحكم. ويلاحظ أن الجماعة، وإن كانت أيدت الدعوة إلى العصيان المدني من جهة المبدأ، لم تلق بثقلها في المظاهرات ولم تشارك في احتجاجات هامة باستثناء تلك التي تركز على ابداء التضامن مع الفلسطينيين. ولكن الوضع لا يبشر بالخير، فتزايد التوتر الاجتماعي واستمرار أزمة خلافة الحكم، إضافة إلى التصلب

¹³⁹ عندما يتحدث الدبلوماسيون الغربيون مع نظرائهم المصريين بخصوص التمييز ضد الأقليات، عادة ما يرد الآخرون بأن الحكومة لا تستطيع أن تقوم بشيء خشية ردة الفعل الغاضبة من الإخوان المسلمين. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسيين غربيين، القاهرة، يناير- مارس 2008.

¹³⁸ في مقابلات مع مجموعة الأزمات أعرب عديد من المحللين السياسيين المستقلين عن خشيتهم أن يؤدي الاحباط السياسي والضغط الاقتصادي والاجتماعية إلى عنف اجتماعي يتخطى حواجز الطوائف والطبقات. وقد أعطى "مؤشر الدولة الفاشلة"، الصادر في يونيو 2007 عن صندوق السلام ومجلة فورين بوليسي، لمصر درجة أسوأ من كل من افغانستان والكونغو في بند "عدم شرعية الدول".

ملحق أ

خارطة مصر



ملحق ب

أبرز الشخصيات في جماعة الاخوان المسلمين

محمد مهدي عاكف، المرشد العام

أصبح عاكف، 80، المرشد العام السابع للجماعة بعد تصويت في مجلس الارشاد في يناير 2004، كانت نتيجته 9-6 اصوات في صالحه. وقام بعد ذلك بادخال تعديلات هامة على المنهج السياسي الحذر والمحافظ الذي اتبعه سابقه من امثال مصطفى مشهور ومأمون الهضيبي. ومثل سابقه من المرشدين العامين، قضى عاكف سنوات تكوينه الفكري في فترة الرئيس جمال عبد الناصر. وفي الخمسينيات كان من أعضاء الجناح شبه العسكري للاخوان الذي عرف بالتنظيم الخاص. حكم عليه بالسجن عشرين سنة في 1954 (كان الحكم الاصلي بالاعدام وتم تخفيفه) وبعد اطلاق سراحه في 1974 اقام في ألمانيا وتولى مهام التنسيق الدولي للجماعة.

أعاد عاكف توجيه الجماعة على نحو اصلاحي، حيث عمل على ردم الهوة بين من يسمون بالحرس القديم و"جيل الوسط" من الاخوان. وكان بمثابة القوة المحركة خلف "القواعد العامة للاصلاح" والانفتاح على المعارضة العلمانية في 2004 وأيضاً الالتزام بانشاء حزب سياسي مستقل في 2007. وبينما يراه الكثيرون بصفته شخص يعمل على تحقيق التوافق في الآراء، فإنه كثيراً ما يتعرض إلى النقد من اعضاء الجماعة بسبب حدة طباعه والهفوات التي يرتكبها في احاديثه الصحفية.

محمد السيد حبيب، النائب الأول للمرشد العام

كان محمد حبيب، 65، خبيراً جيولوجياً قبل أن يصبح من أهم متحدّثي الجماعة ومخططيها الاستراتيجيين. وكان واحداً من نائبي المرشد العام ثم انتقاهما من بين "جيل الوسط" للاخوان، وهو يعد أيضاً من فريق الاصلاحيين وإن كان اكثر محافظة من كثير من افراد جيله. ويعتقد أن وزنه السياسي داخل الجماعة محدود.

محمد خيرت الشاطر، النائب الثاني للنائب العام

الشاطر، 58، هو مهندس كمبيوتر جمع ثروته في الخليج ويتمتع باحترام في اوساط الشباب من الاخوان ويعد أيضاً من كبار الاداريين والخبراء الماليين داخل الجماعة. تم انتخابه في مجلس الارشاد عام 1995، وهو نفس العام الذي حكمت عليه محكمة عسكرية بالسجن خمس سنوات. وهو أبرز قادة الاخوان في مسقط رأسه، المنصورة، والتي يحتفظ الاخوان فيها بنفوذ قوي. ويعتبر الشاطر جسراً للتواصل بين الجيل القديم وجيل الوسط الأكثر نشاطاً في السياسة، كما يوصف كثيراً بأنه "رجل قوي" ويعتقد أنه قد يصل إلى منصب المرشد العام يوماً ما، ومن الممكن أيضاً أن يقضى العشر سنوات القادمة في السجن.

محمد عزت ابراهيم، الأمين العام

يمارس ابراهيم، وهو في أواخر السبعينات ومن اصحاب الميول المحافظة، نفوذاً قوياً داخل الجماعة برغم الاتجاه الاصلاحي

الذي انتهجته في السنوات الأخيرة. ويعود ذلك إلى علاقته الوثيقة بالمرشد العام عاكف، والذي تربطه به صلة نسب، كما يعود إلى كونه ممن تعرضوا إلى التعذيب في فترة القمع الشرس التي قادها عبد الناصر ضد الجماعة في منتصف الستينات والتي قتل فيها العديد من زملائه. وقد انتقد ابراهيم المواقف التي اتخذها الاعضاء المعتدلين والأصغر سناً وقام بتوبيخهم علانية. ويمنحه منصب الأمين العام سلطة ادارية لا يستهان بها في صفوف الجماعة.

محمود عز الدين غزلان، مستشار المرشد العام

إلى جانب الشاطر و ابراهيم، يعتبر غزلان أحد افراد الترويكاً التي تحتفظ بمعظم السلطات داخل الجماعة. وهو يعمل مستشاراً خاصاً للمرشد العام عاكف وسجن عدة مرات في السنوات الأخيرة. كما كان الأمين العام للجماعة في أيام المرشد العام السابق مأمون الهضيبي، ويعتبر من اصحاب الاتجاه التقليدي.

عبد المنعم أبو الفتوح، عضو مجلس الارشاد

في أواخر الخمسينيات من العمر ومن ابرز أعضاء جيل الوسط المعروفين بمواقفهم الاصلاحية، وهو أيضاً أصغر عضو في مجلس الارشاد. اتخذ أبو الفتوح مواقف مضادة للقيادة الأكبر سناً عبر الصحافة المصرية والعربية ودخل في حوار مع شخصيات غربية حول الاسلام السياسي. وهو محل الاعجاب في الاوساط الاصلاحية بسبب قيامه، عندما كان رئيساً لاتحاد الطلبة بجامعة القاهرة في أواخر السبعينات، بانتقاد الرئيس الراحل أنور السادات وجهاً لوجه، وكان أحد مهندسي الاستراتيجية التي دعمت التواجد الاسلامي في النقابات المهنية في الثمانينات والتسعينات، وقضى خمس سنوات في السجن بعد محاكمة عسكرية في 1995. وبينما يتمتع بمواهب ثقافية اعطته شعبية بين شباب الاخوان وجعلته نقطة جذب للصحفيين، فمن المعتقد أن تأثيره على سياسة الجماعة محدود حالياً.

عصام العريان، رئيس المكتب السياسي

هو طبيب من جيل عبد المنعم أبو الفتوح واتبع نفس المسار السياسي من جهة العمل النقابي والبرلماني. لم يتمكن من المشاركة في الانتخابات البرلمانية بسبب وجوده في السجن، ولكنه ما زال يمارس نشاطاً ملحوظاً في نقابة الاطباء (حيث يتولى ادارة الخزانه) ويمكن اعتباره اكثر قادة الاخوان ظهوراً في الاعلام. وكثيراً ما تتعارض آراؤه المعتدلة مع آراء القيادة؛ فمثلاً في أواخر 2007 قام قادة الجماعة بتعيينه لأنه قال لصحفي إن الاخوان سوف يحترمون معاهدة السلام مع اسرائيل (موقف الجماعة الرسمي هو أن المعاهدة لا بد أن تطرح لاستفتاء عام). وهناك انطباع بأنه يميل إلى التصريحات الطنانة والاستقلالية في العمل السياسي (في 2005 اعلن انه سوف يترشح للانتخابات الرئاسية، مخالفاً قرار الجماعة بعدم المشاركة) بشكل يباعد بينه وبين بعض قيادات الاخوان.

بتمثيل كبير في اوساط الجماعة من قبل، حيث أن معظم قيادات الجماعة التقليديين كانوا من الدلتا أو مدن القناة. وبرغم أنه أكثر برلمانيي الاخوان ظهورا، فليس له سوى تأثير محدود نسبيا داخل الجماعة. وقد اشتكى في الماضي من أن آراء البرلمانين ليست ممثلة في مجلس الارشاد، كما اختلف علنا مع مسودة برنامج الحزب السياسي التي نشرت في سبتمبر 2007، وبالذات بخصوص أهلية النساء وغير المسلمين.

محمد سعد الكتاتني، زعيم الكتلة النيابية للاخوان المسلمين

خبير في الميكروبيولوجي، في الخمسينات من العمر، بدأ حياته في مدينة المنيا في الصعيد حيث انخرط في أنشطة الجماعة الخيرية والسياسية زهاء العشرين عاما. انتخب الكتاتني عضوا في مجلس الشعب في انتخابات 2005 والتي نجح فيها أيضا عدد لا يستهان به من الاخوان في الصعيد، وهي منطقة لم تكن تحظى